جامعة غرداية
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم التجارية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر اكاديمي

في الميان: علوم اقتصادية وعلوم تجارية وعلوم التسيير

فرع علوم تجارية، تخصص: مالية والتجارة الدولية

بعنوان:

أثر التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2020

من إعداد الطالبة:
جلود فاطمة الزهراء

تحت إشراف الأستاذ:
د. شرفاوي سمية

أمام اللجنة المكونة من السادة:

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
د. بلخير فاطمة الزهراء	أستاذ	غرداية	مشرفا ومقرار
د. شرفاوي سمية	أستاذ	غرداية	مشرفا
د. خطوي منير	أستاذ	غرداية	ممتحنا

السنة الجامعية: 2020/2021

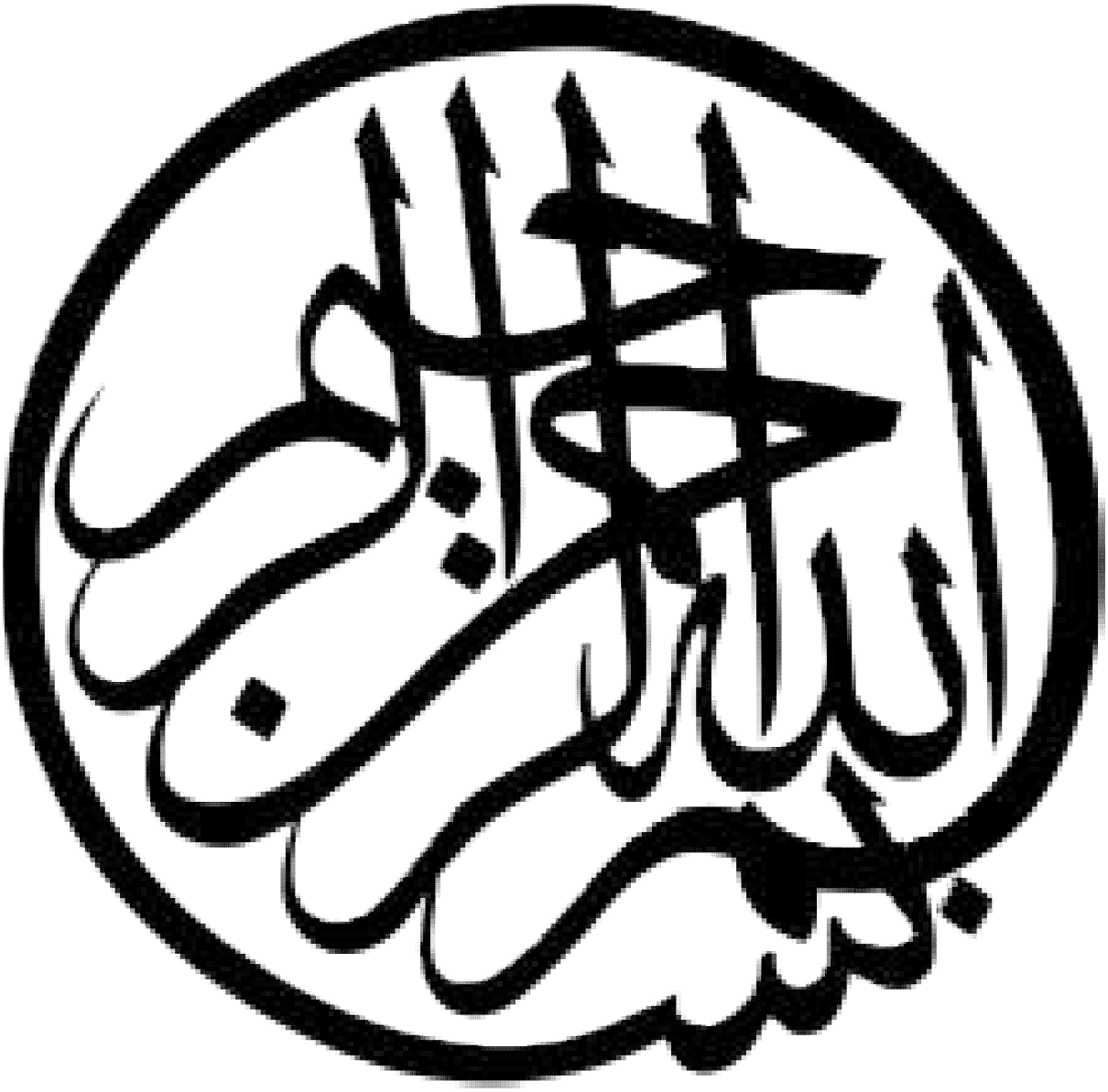

الإهداء

اهدي هذا العمل المتواضع إلى الوالدين الكريمين أطال الله في عمرهما وحفظهما من كل سوء.

إلى كل أفراد العائلة الإخوة: فاروق ، محمد الأمين والأخوات: محجوبة و صابرين وسارة و شريفة

إلى كل الأصدقاء والزملاء

إلى كل من حملته الذاكرة ولم تنطقه الكلمة.

شكر وعرفان

الشكر اولا واخير لله عز وجل الذي انارلي درب العلم والمعرفة ووفقني الى انجاز هذا العمل، والصلاة والسلام على سيد المرسلين وامم المتقين سيدنا محمد وعلى اله وصحبه اجمعين.

ونتقدم بالشكر الجزيل الى:

الدكتورة الفاضلة "شرفاوي سمية" ومساعده الاستاد الاذان اشرافا على هذا العمل ولم يبخلا على بتوجهاتهما ونصائحهما القيمة طيلة فترة الاعداد التي كانت عونا الى في اتمام هذا البحث فلهما مني كل الشكر و التقدير.

الى كل اساتدة كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير

ملخص

ملخص :

عالجت الدراسة اثر التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي في الجزائر، باستخدام السلاسل الزمنية تغطي الفترة الممتدة بين 1990 و 2020، وبهدف استخراج علاقة طويل و قصير الأجل بين التنويع الاقتصادي و النمو الاقتصادي معبر عنه ب GDP و بXOILو X معبر عن التنويع ، ثم استخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) وقد أشارت النتائج التجريبية إلى أجود علاقة طردية طويلة الأجل بين الصادرات المحروقات من جهة النمو الاقتصادي، لكن هذه العلاقة صعبة نتيجة اعتماد الاقتصاد الوطني على النفط ك مورد رئيسي للدخل. فلابد من تفعيل القطاعات والتكامل بينها لزيادة مساهمتها في الناتج المحلى الإجمالي .

الكلمات المفتاحية :التنويع الاقتصادي ،النمو،البترول ،الاقتصاد الجزائري، ARDL

Summary in Arabic:

The study addressed the impact of diversification on economic growth in Algeria, using time series covering the period between 1990 and 2020, with the aim of extracting a long- and short-term relationship between economic diversification and growth expressed in GDP, L XOI and X, and then using an autoregressive model for distributed time gaps (ARDL) and the experimental results indicated the best long-term positive relationship to the impact of economic diversification on economic growth, but this relationship is difficult as a result of the national economy's dependence on oil as a major source of income.

Keywords: economic diversification, growth, petroleum, Algerian economy, ARDL

فهرس المحتويات

الفهرس المحتويات

الإهداء

شكر وعرفان

ملخص الدراسة

مقدمة

ا- توطئة:.....أ

الفصل الأول:الإطار النظري للتنويع الإقتصادي والنمو الإقتصادي

تمهيد : 1

المبحث الأول :مفاهيم النظرية للتنويع الاقتصادي و النمو الاقتصادي 2

المبحث الأول : مفاهيم النظرية للتنويع الاقتصادي و النمو الاقتصادي .. **Erreur ! Signet non défini.**

المطلب الاول : ماهية التنويع الاقتصادي : 2

الفرع الأول : مفهوم التنويع وأهميته وأهدافه 2

أولا: مفهوم التنوع الاقتصادي 2

ثانيا: اهمية التنويع الاقتصادي.....3

ثالثا: اهداف التنويع الاقتصادي 3

الفرع الثاني : مستويات التنويع الاقتصادي.....4

الفرع لثالث : مؤشرات قياس التنويع الاقتصادي.....7

المطلب الثاني: ماهية النمو الاقتصادي 10

الفرع الاول :مفهوم النمو الاقتصادي مصادره.....11

الفرع الثاني :محددات النمو الاقتصادي و أنواعه.....14

الفرع الثالث:نظريات النمو الاقتصادي 16
المطلب الثالث: علاقة التنويع بالنمو الاقتصادي 23
الفرع الأول:دراسات حول علاقة النمو الاقتصادي بالتنويع الاقتصادي 24
الفرع الثاني: عرض تجارب بعض الدول مع التنويع الاقتصادي: 26
المبحث الثاني :الدراسات السابقة 29
المطلب الأول: الدراسات المحلية 29
المطلب الثاني :الدراسات الأجنبية 30
المطلب الثالث :أوجه الاختلاف بين الدراسة الحالية و الدراسات السابقة 32
الفصل الثاني :الإطار التطبيقي لأثر التنويع على النمو الإقتصادي الجزائري خلال الفترة 2022-1990
تمهيد: 39
المبحث الأول : واقع التنويع الاقتصادي والنمو الاقتصادي فترة 2020/1990 40
المطلب الأول: الآليات المتبعة لتحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر 40
الفرع الأول: إجراءات ترقية الصادرات خارج المحروقات: 40
الفرع الثاني: إجراءات متعلقة بالاستثمار 42
المطلب الثاني: واقع النمو الاقتصادي في الجزائر 44
الفرع أولا: برامج الاستقرار الاقتصادي المطبقة خلال الفترة 1989-1995: 44
الفرع الثاني: برنامج التصحيح الهيكلي 1995- 1998: 46
الفرع الثالث: مضمون برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001 – 2004: 47

الفرع الرابع:البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005- 2009: 48
الفرع الخامس: برنامج تطوير النمو الاقتصادي 2010-2014:اتجاه السياسة 49
الفرع السادس: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004: 49
الفرع السابع: البرنامج التكميلي لدعم النمو2005- 2009: 50
الفرع الثامن:عرض وتحليل البرنامج الخماسي للتنمية 2010- 2014: 50
الفرع التاسع: برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2015- 2019: 51
الفرع العاشر:نموذج النموالجديد 2016- 2030: 52
المبحث الثاني:قياس أثر التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي فالجزائر خلال الفترة 1990-2020 53
المطلب الأول: التحليل الاقتصادي للمتغيرات وتقدير نموذج الدراسة 53
الفرع الأول: تعريف متغيرات الدراسة 53
الفرع الثاني: تحليل المتغيرات 55
الفرع الثاني :تقديم نموذج الدراسة 60
المطلب الثاني:النتائج ومناقشتها 63
خلاصة الفصل الثاني: 75
خاتمة 80
الملاحق

قائمة الأشكال :

رقم الأشكال	عنوان الشكل	الصفحة
(1-1)	منحنى بياني يوضح تطورات الناتج المحلى الإجمالي GDP	55
(2-1)	منحنى بياني يوضح تطورات الإنتاجية POR	56
(3-1)	منحنى بياني يوضح تطورات صادرات المحروقات Xoil	57
(4-1)	منحنى بياني يوضح تطورات تراكم رأس المال INV	58
(5-1)	منحنى بياني يوضح تطورات سعر برميل البترولXoil	59
(6-1)	منحنى بياني يوضح تطورات صادراتx	60
(7-1)	يوضح إحصائية(CUSUM)	68
(8-1)	يوضح إحصائية (CUSUMSQ)	69

قائمة الاختصارات والرموز:

الاختصار/الرمز	الاسم الكامل	الدلالة
GDP	Gross Domestic Product	الناتج المحلي الإجمالي
OLS	Ordinary Least Squares	طريقة المربعات الصغرى
ARDL	Auto Regressive Distributed Lag	نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة
VECM	Vector Error Correction Model	نموذج تصحيح الخطأ
ADF	Augmented Dickey-Fuller	اختبار ديكي-فولر المعزز للإحصائيين الأمريكيين ديفيد ديكي وواين فولر
PP	Phillips & Perron	اختبار الاحصائيين فيلبس وبيرون
(LM Test	Lagrange Multiplier Test	اختبار مضاعف لاغرانج
CUSUM	CUMULATIVE SUM	اختبار الاستقرار الهيكلي للنموذج
INV	Investment	اجمالى تراكم راس المال
POIL	**Prix du baril petrole**	سعر برميل البترول
POR	**productivite**	الانتاجية
X	**Export**	**صادرات**
XOIL	**Exportaion de products inserts**	صادرات محروقات

قائمة الملاحق :

رقم الملحق	عنوان الملحق
1	سلاسل زمنية لتطورات الإنتاجية صادرات غير نفطية وصادرات النفطية
2	سلاسل زمنية لتطورات تراكم رأس المال وسعر برميل البترول والعمالة والناتج المحلى الإجمالي

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
(1-1)	يوضح تصنيفات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة 1990-202	43
(1-2)	يوضح اختبار الاستقرارية (السكون) The Unit root test (جذر الوحدة	65
(2-2)	يوضح اختبار التكامل المشترك (F-Bounds Test	66
(3-2)	يوضح اختبار الارتباط الذاتي (اختبار مضاعف لاغرانج)	67
(4-2)	يوضح اختبار عدم تجانس التباينات	67
(5-2)	يوضح اختبار (Ramsey Test	69
(6-2)	يوضح اختبار معامل تصحيح الخطأ	70
(7-2)	يوضح فترة الإبطاء	71
(08-2)	يوضح اختبار معنوية النموذج ومعامل الارتباط	72
(09-2)	يوضح اختبار معنوية معلمات النموذج في الأجل الطويل	73
(10-2)	يوضح اختبار معنوية معلمات النموذج في الأجل القصير	74

مقدمة

ا- توطئة:

يعد موضوع التنويع الاقتصادي إحدى أهم القضايا الاقتصادية الأساسية، التي يتعلق بها مستقبل التنمية في الاقتصاديات ذات المورد الواحد، وذلك بالاعتماد على النفط والذي يميزها التعرض لتقلبات أسعار على المستوى العالمي، فارتفاع هده الأخير يكون عائد في الإيرادات الحكومية كبير، يودي ذلك الى زيادة التدفقات الدولية، مما يساهم في تمويل المشاريع الاقتصادية.

وبالنظر إلى اقتصاد الجزائر فهو اقتصاد ريعي بدرجة أولى، يعتمد على عائدات النفطية بنسبة 98٪ مما يضع الجزائر في رهان سوق العالمي، وبالتالي يجب البحث على بدائل و استراتيجيات لتنويع القاعدة الإنتاجية، لتفادي صدمات النفط على مستوي الدولي.

ومن هنا يمكن ان نطرح الإشكالية الرئيسية .

ب – طرح الإشكالية:

نحاول من خلال هذه الدراسة معرفة اثر تنويع قاعدة الاقتصادية في مساهمة بدائل ومصادر الدخل من خلال مجموعة من متغيرات يتم قياس بها وتقيم اثرها على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال 1990 – 2022، وتكمن مشكلة الدراسة الحالة في الإجابة عن السؤال الرئيسي التالي:

ما مدى تأثير التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي فالجزائر خلال 1990- 2020 ؟

من خلال هده الإشكالية الرئيسية يتم طرح الأسئلة الفرعية حيت يتم فهم الموضوع أكثر:

- ما هي مستويات التنويع في الجزائر؟
- ماهي حدود التنويع في الجزائر و لأي مدى نجحت الجزائر في تنويع اقتصادها؟
- ما طبيعة العلاقة بين النمو الاقتصادي والتنويع في الجزائر 1990- 2020؟

ت- فرضيات الدراسة :

بغية الإيجابية عن التساؤلات السابقة قمنا بصياغة الفرضيات التالية:

- يتحقق التنويع الاقتصادي في الجزائر بمجموعة من إجراءات وتغيرات الهيكلية في قيادة اقتصاد الدولة وتسييره.
- التنويع الاقتصادي من أهداف التي تحتاج الوقت وتكون من أهداف طويلة المدى.

- العلاقة طردية في الأجل الطويل بين التنويع الاقتصادي والنمو.

ث – أهداف الدراسة:

تهدف دراسة هذا الموضوع بالتحديد الى:

- قياس التنويع الاقتصادي خارج قطاع المحروقات.
- دراسة تأثير المتغيرات المقترحة وهي(الصادرات خارج محروقات – وصادرت المحروقات –الناتج المحلي الإجمالي، الإنتاجية، بسعر برميل البترول–تكوين رأس المال قصد وصول الى هدف التنويع الاقتصادي ومعرفة أثره على النمو الاقتصادي.

ج –مصادر الدراسة:

- قاعدة بيانات البنك الدولي.
- تقارير الديوان الوطني للإحصائيات.
- كتب– مقالات– مذكرات– مجلات– أعمال علمية– مواقع.

ح– أهمية الدراسة:

تشمل أهمية دراسة هذا الموضوع في كونه مهمة جدا في الاقتصاد الوطني، فهو من مواضيع التي تلقا اهتمام من طرف كل اقتصاديات العا لم وذلك:

باعتبار النفط المادة أولية هامة، كان لابد من إيجاد مصادر أخرى بديلة أو داعمة، وهذه الدراسة تبين تأثير التنويع الاقتصادي على النمو في الجزائر من خلال عدة مؤشرات يتم استخدامها لمعرفة درجة التنويع التي يكون من خلالها بناء اقتصاد مستقر ومتنوع، وعدم الاعتماد على النفط كمصدر ايراد وحيد.

خ– مبررات ودوافع اختيار موضوع الدراسة :

تنبع مبررات اختيار الموضوع لأسباب ذاتية وموضوعية أهمها :

1– أسباب ذاتية :

- تنمية المعرفة الذاتية .

2- أسباب موضوعية : لابد للاقتصاد الجزائري التخلص من تبعية للإيرادات النفطية ، التي تتميز بتقلبات في أسعارها وتخضع لسوق العالمية والتي بدورها تشهد اليوم صدمات نفطية، مما أدى إلى حتمية البحث عن بدائل تجعل الجزائر تتفادى صدمات انخفاض النفط التي تعتمد عليه في إيراداتها كمورد وحيد

د- حدود الدراسة :

لتنفيذ أي بحث علمي بطريقة جيدة يتعين وضع الحدود التي لا يمكن تجاوزها قصد تحقيق أهداف الدراسة وهذا بعرض للحدود الزمنية والمكانية :

1- **الاطار الزمني**: وهو إطار الدراسة من 1990- 2020.
2- **أما الإطار المكاني**: فان الدراسة تخص التنويع في الجزائر وأثره على النمو.

ذ- منهج الدراسة والأدوات المستخدمة:

لمعالجة الموضوع تم استخدام بعض المناهج التي يطلبها كل محور من محاور الموضوع وهي :

المنهج الوصفي والتحليلي لا ستعاب الجانب النظري ووصف متغيرات الدراسة وتطويرها، والاساليب القياسية لمعرفة طبيعة العلاقة بين التنويع الاقتصادي والنمو في الجزائر.

ر- صعوبات الدراسة:

كان البحث عرضة لبعض الصعوبات والتي عملنا على تذليلها بهدف تجاوزها و إنهاء عملنا في الوقت المحدد له ولعل من أهم الصعوبات نذكر:

- قلة المراجع وخاصة في جزاء التنويع الاقتصادي.
- صعوبة ودقة موضوع الدراسة .

ز- هيكل الدراسة:

من أجل معالجة هذا الموضوع تم تقسيم هذه الدراسة على النحو الآتي:

خصصنا **الفصل الأول** والمعنون ب:الاطار النظري لتنويع و النمو الاقتصادي، بالتطرق إلى مبحثين رئيسيين، ففي **المبحث الأول** يتناول المفاهيم النظرية للتنويع والنمو والذي تطرقنا من خلاله الماهية التنويع الاقتصادي و ماهية النمو الاقتصادي و علاقة بين التنويع والنمو الاقتصادي أما **المبحث الثاني**

بعنوان الدراسات السابقة، والذي تطرقنا من خلاله إلى الدراسات باللغة العربية و الدراسات باللغة الأجنبية التي تخص نفس الموضوع محل الدراسة والمقارنة بين الحالية والدراسة السابقة

أما **الفصل الثاني** المعنون ب:

ويشمل على مبحثين **المبحث الأول** نتناول فيه واقع التنويع الاقتصادي والنمو الاقتصادي فترة 1990- 2020، ويتضمن مطالبين، المطلب الأول الآليات المتبعة لتحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر، المطلب الثاني يتضمن واقع النمو الاقتصادي في الجزائر، أما **المبحث الثاني** بعنوان قياس أثر التنويع الاقتصادي على النمو فالجزائر خلال 1990-2020

واخيرا الخروج بخاتمة احتوت على النتائج المتوصل إليها في الدراسة إضافة إلى التوصيات و الاقتراحات وافاق الدراسة المقترحة.

الفصل الأول: الإطار النظري لتنويع والنمو الاقتصادي .

تمهيد :

المبحث الأول : مفاهيم النظرية للتنويع الاقتصادي و النمو الاقتصادي

- المطلب الأول : ماهية التنويع الاقتصادي :
- المطلب الثاني: ماهية النمو الاقتصادي
- المطلب الثالث: علاقة التنويع بالنمو الاقتصادي

المبحث الثاني :الدراسات السابقة

- المطلب الأول: الدراسات المحلية
- المطلب الثاني :الدراسات الأجنبية
- المطلب الثالث :أوجه الاختلاف بين الدراسة الحالية و الدراسات السابقة

خلاصة الفصل:

تمهيد :

تواجه اقتصاديات الدول المصدرة للنفط مجموعة من صدمات، جراء تقلبات أسعار النفط حيت تتأثر أسعار البترول بعدة متغيرات سياسية واجتماعية ، ففي عام 2014 تواصل انخفاض في أسعار النفط خلف عدداً من الأحداث الديناميكية، مما جعل عديد من الدول تقوم بإصلاحات اقتصادية غير مسبوقة تضمن تنويع مصادرها وخلق قاعدة اقتصادية متنوعة ، في هذا الفصل نتطرق بشيء من تفصيل حول المفاهيم المتعلقة التنويع الاقتصادي الاقتصادي والنمو .

- **المبحث الأول : مفاهيم النظرية للتنويع الاقتصادي و النمو الاقتصادي**
- **المبحث الثاني :الدراسات السابقة**

المبحث الأول :مفاهيم النظرية للتنويع الاقتصادي و النمو الاقتصادي

التنويع الاقتصادي بشكل عام هو احدث توازن في اقتصاد دولة ما، لي تقليل في الاعتماد على موارد واحد وخلقا قاعدة إنتاجية، تعزيز بناء الاقتصاد الوطني وتحقيق الاكتفاء الذاتي في أكثر من قطاع.

وتهدف اي دولة من خلال تحرير تجارتها الخارجية هو زيادة في النمو الاقتصادي، وتحقيق مستويات اكبر في النقل التكنولوجيا و توفير الموارد المالية وتحسين مستوى معيشي للأفراد.

المطلب الأول : ماهية التنويع الاقتصادي :

سنتطرق من خلال هدا المطلب الذي ينقسم بدوره إلى فروع .تعار يف خاصة بالتنويع الاقتصادي ،و الأهمية التي حظي بها والى الأهداف التي يسعى إليها

الفرع الأول : مفهوم التنويع وأهميته وأهدافه

أولا: مفهوم التنوع الاقتصادي

التعريف الأول: للتنوع الاقتصادي مفاهيم متنوعة تختلف باختلاف الرؤية التي ينظر إليه من خلالها، فهناك من يربط التنويع بالإنتاج وبمصادر الدخل، في حين يربط آخرون بهيكل الصادرات السلعية، وفي الكثير من الأحيان يعتقد بان التنويع الاقتصادي هو تنويع فقط لقطاع الصادرات، بينما تنويع سلة السلع التصديرية هو في الحقيقة جزء من مفهوم التنويع الاقتصادي وجزء أساس من تنويع هياكل الإنتاج، وبالتالي فالتنويع الاقتصادي لا يعني بالضرورة زيادة الصادرات غير النفطية فحسب، بل يمكن إن يتضمن أيضا إحلال الواردات.[1]

التعريف الثاني: إن التنويع الاقتصادي هو العملية التي تشير الى اعتماد مجموعة متزايدة تتشارك في الناتج. والتنويع يمكن إن يشار فيه إلى تنويع مصادر الناتج المحلي الإجمالي، أو إن تنويع مصادر الإرادات في الموازنة العامة، أو تنويع الأسواق كالأسواق الداخلية او أسواق الصادرات.[2]

التعريف الثالث: يعرف التنويع اقتصادي بأنه العملية التي تشير إلى الاعتماد على مجموعة متزايدة من الأصناف التي تشارك في تكوين ناتج المخرجات، ويمكن أيضا إن يترجم في صورة تنويع أسواق

---

[1] بللعما اسماء، **دور السياسة الضريبية في تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، تخصص نقود ومالية ، جامعة احمد دراية- إدرار، 2018/2017، ص 12.

[2] عاطف لافي مرزوك، **التنويع الاقتصادي في بلدان الخليج العربي مقاربة للقواعد والدلائل**، مجلة الاقتصاد الخليجي، العدد 04، 2013، ص08.

الصادرات أو تنويع مصادر الدخل بعيدا عن الأنشطة الاقتصادية المحلية إي الدخل من الاستثمار الخارجي، أو تنويع مصادر الإيرادات العامة.[1]

ثانيا: أهمية التنويع الاقتصادي

1. أهمية وضرورة التنويع الاقتصادي تكمن في تحقيق الاستقرار للموازنة العامة ومن تم تحقيق الأهداف التي وضعت من اجلها، وذلك من خلال القطاعات الإنتاجية الأخرى.
2. الحل ما بعد النفط يكمن في تحقيق التنويع الاقتصادي، لان الموارد المستخرجة من باطن الأرض تتسم بغياب التجدد، هذا يستوجب إن تكون هناك قاعدة اقتصادية بديلة للإنتاج وفي ظروف غياب مثل هذه القاعدة فان النشاط الاقتصادي المحلي والعائدات تنخفض مع اسمرار استنزاف النفط مما يؤثر سلبا في النشاط الاقتصادي للبلد.
3. يقلل التنويع الاقتصادي من المشاكل الاقتصادية و الاجتماعية الراهنة التي تربط بتركيب اقتصاد أحادي شجعته التكنولوجيا.[2]
4. بناء اقتصاد مستدام للأجيال الحالية و المستقبلية، بعيدا عن النفط مع تشجيع القطاع الخاص و الاستثمار الأجنبي.
5. تنمية اقتصادية متوازنة إقليميا واجتماعيا.
6. تحقيق الاستقرار للموازنة العامة، وذلك من خلال تفعيل القطاعات الإنتاجية الأخرى.
7. تشجيع تنفيذ الخطط المستقبلية بتوفير ما يحتاجه التخطيط من خبرات محلية وأجنبية ومؤسسات إدارية وبيئة اجتماعية عن طريق توفير الأموال المطلوبة.[3]

ثالثا: أهداف التنويع الاقتصادي

تتمثل الأهداف الأساسية للتنويع الاقتصادي، بصفة عامة في:

- ✓ التقليل من نسبة المخاطر الاقتصادية والقدرة على التعامل مع أزمات والصدمات الخارجية.

---

[1] الهام خوخو، جهاد دغيش، عفاف باوية، **دور سياسات التنويع الاقتصادي خارج قطاع المحروقات على انعاش التجارة الخارجية – دراسة حالة الجزائر– (1991–2015)**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر، تخصص تجارة دولية، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، 2018/2017، ص08.

[2] نفس المرجع السابق، ص9.

[3] بللعما اسماء ، بن عبد الفتاح دحمان.(2018). **استراتيجية التنويع الاقتصادي في الجزائر على ضوء التجارب الدولية**، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية و الاقتصادية،07(1): ص332-333.

- ✓ إحلال الواردات وتنويع الصادرات من خلال تطوير القطاعات المختلفة للاقتصاد، بما يضمن زيادة الناتج المحلي الإجمالي وتنمية عائدات الموازنة العامة.
- ✓ تمكين القطاع الخاص من لعب دورا مهم من خلال زيادة مساهمته في تحقيق التنمية الاقتصادية.
- ✓ فسح المجال أكثر للاستثمار سواء كانت محلية أو أجنبية.
- ✓ تمتين الروابط بين مختلف القطاعات الاقتصادية.
- ✓ الرفع من عدد المتعاملين التجاريين في الأسواق العالمية.
- ✓ العمل على ضمان واستدامة عجلة التنمية الاقتصادية الشاملة، من خلال توفير الميكانيزمات الاقتصادية اللازمة، عبر الموارد والأدوات المطلوبة لنجاح عملية التنويع الاقتصادي.[1]

من جهة أخرى، يمكن التمييز بين أهداف التنويع الاقتصادي حسب الأفاق الزمنية. فعلى المدى القصير، قد يكون الهدف هو التوسع وتعزيز عائدات القطاع الرئيسي البترول مثلا، وبالتالي زيادة نصيب هذا القطاع في كل من الناتج المحلي الإجمالي والعائدات التصديرية أما على الدى الطويل، فالهدف المنشود هو استخدام العوائد المكتسبة عن القطاع الرئيسي في إحداث تنمية اقتصادية ومرتكزة على التنويع والتوجه نحو الاستثمار في قطاعات أخرى. أي أن القطاع الرئيسي، كالنفط، قد يتم الاعتماد عليه ليصبح وسيلة لإحداث التنوع الاقتصادي.[2]

الفرع الثاني : مستويات التنويع الاقتصادي

اما بالنسبة لمستويات التنويع الاقتصادي فيمكن التعرض الى مستويات التالية:

أولا: تنويع الإنتاج: ويحدث تنويع الإنتاج في المؤسسة عندما تقرر إنتاج سلعة جديدة دون إن تتوقف عن إنتاج منتجاتها السابقة، وبذلك تنوع إنتاجها. وتتبع المؤسسات هذه السياسة بهدف تنويع المخاطر او التعويض عن التقلبات الموسمية التي تصيب الطلب على بعض المنتجات أو لوجود فائض في معدات المؤسسة وطاقتها الإنتاجية بشكل عام، أو في أجهزتها الإدارية أو رغبة منها في تحقيق مدل نمو أكثر ارتفاعا أو أرباح أكثر في سوق يسودها تناقص أو تتوقع تناقصه، أو بسبب اتخاذ القرار باستغلال تجديدا أحدثتها المؤسسة على معداتها استغلالا كاملا.

---

[1] مسعودي محمد. (2018). **استراتيجيات التنويع الاقتصادي على الصعيد الدولي: تجارب ونماذج رائدة**، مجلة الاقتصاد وأداة الأعمال، 02(07): ص 228-229.

[2] السعيد بوشول، نذير غانية، سعاد جرمون. (2017). **المقاولاتية كاستراتيجية للتنويع الاقتصادي– دراسة حالة المملكة العربية السعودية–** ، مجلة الجزائر للتنمية الاقتصادية ، (07): ص229.

ويمكن أن يتحقق التنويع بالاندماج مع مؤسسة أخرى تعمل في الصناعة، ولكنها تنتج منتجات أخرى، على إن ذلك لا يجب إن ينظر إليه بأنه الوسيلة الوحيدة لتحقيق التنويع. مع وجود صلات بين المنتجات الحالية التي تنتجها المؤسسة والمنتجات الجديدة التي ترغب في إنتاجها، إي التي ترغب في تنويع إنتاجها معها. كالتشابه في الخصائص التكنولوجية المرتبطة بالإنتاج أو التشابه في عملية التسويق أو التشابه في الخبرة اللازمة لإجراء البحوث المرتبطة بالمنتجات.

إن تنويع الإنتاج بهذا المعنى يتناقص مع مبدأ التخصص والتركيز في الإنتاج، والذي من شانه إن يحقق وفرات التخصص واقتصاديات الحجم الكبير، غير أن تنويع المؤسسة لإنتاجها قد يترتب عليه فوائد ومرايا ايجابية عديدة، كالاستخدام الأمثل للموارد المتاحة، تخفيض النفقات، تقليل حدة المخاطر و التقلبات الناتجة عن تدهور الطلب،... الخ. وفي هذا الإطار يمكن التميز بين نوعين من تنويع الإنتاج، التنويع الأفقي، يقصد به توسيع إنتاج السلع الأساسية بمعنى زيادة عددها، والتنويع العمودي الذي يعني الانتقال إلى مرحلة المواد المصنعة ونصف المصنعة بما يؤدي إلى تحقيق ما يسمى باقتصاديات العمليات المتصلة، وصناعة الحديد والصلب اكبر مثال على ذلك.

وعلى مستوى الاقتصاد ككل، يحصل تنويع الإنتاج عندما تتحقق حالة تناسب في المساهمة النسبية و الضرورية للقطاعات الاقتصادية في توليد الناتج والدخل القومي. وهذه القطاعات تشتمل على الزراعة، الصناعة (الاستخراجية/ التحويلية) والخدمات. وهنا يظهر بجلاء إن تنويع الإنتاج لابد إن يقوم بالإجمال على ميل إلى زيادة الوزن النسبي للصناعة في مجمل النشاط الاقتصادي، باعتبار إن القطاع (الصناعة) هو محور التحولات الهيكلية في الاقتصاد، وذلك بالنظر إلى دوره كقطاع قيادي، يضمن توسعا وتشابكا متزامنين لكافة النشاطات في متكامل الإبعاد كالزمن، الحيز أو القطاع، المؤسسة، التكنولوجيا، البيئة و السلوك.

ثانيا: تنويع التجارة الخارجية: إن الحديث عن تنويع التجارة الخارجية، يرتبط الى حد كبير بتحليل الهيكل السلعي لها.وذلك في جانبيها الرئيسيين، الهيكل السلعي للواردات والهيكل السلعي للصادرات. فمن خلال دراسة التنويع السلعي للصادرات والواردات يمكن معرفة من جهة مدي الاعتماد على تصدير سلعة واحدة عن طريق قياس نسبتها إلى إجمالي الصادرات ودراسة طبيعة هذه السلعة (هل هي أولية أو مصنعة؟). فشهدت الاعتماد هذه سيؤثر في إمكانية استمرار عملية التنمية الاقتصادية. وبالتالي فان تنويع هيكل الصادرات سيكون الحل الأمثل لاستمرارها، وهنا يقصد بعملية تنويع الصادرات قبل كل شيء توسيع أصنافه، وذلك لا بتزويد الأسواق الخارجية بالخدمات الأولية فحسب بل أيضا بمنتجات تم معالجتها وتحويلها وتصنيعها، ثم بالصناعات نصف الجاهزة من الإنتاج المحلي، ومن جهة

أخرى فان شدة التنويع في التركيب السلعي للاستيراد وعدم التركيز على نوع محدد او مجموعة معينة من السلع،سيؤثر على مسار التنمية الاقتصادية ويفقدها استقلاليتها، ولذلك فان تنويع الواردات قد يعني حتى تقليل أصنافها على عكس الصادرات وذلك بان يشطب البلد المعني في قائمة البضائع التي يستوردها أبوابا، كباب الاغدية، الأقمشة والسلع الفاخرة ... الخ. ثم تدريجيا أصناف كثيرة من المنتجات بقدر ما ينظم إنتاجها في أرضية وعرضا عن ذلك يتم التركيز على المنتجات الصناعية ذات التكنولوجيا العالية والمعقدة.[1]

ثالثا: تنويع القطاعات التنافسية: الاقتصاديات الأكثر تنوعا هي التي تتحكم في المنتجات الأقل إنتاجا على المستوى الدولي، وهذا ما يزيد ويحسن من فرص تحقيق مكاسب التنافسية.

رابعا: تنويع الأصول: أشار تقرير البنك الدولي علم 2001 الى طريقة جديدة في قياس التنويع، اذ تقترح هذه الطريقة تقسيم أصول إي دولة إلى ثلاثة أنواع، الطبيعة، المنتجة وغير الملموسة. و تتضمن الأصول الطبيعية الموارد الأرضية ومراع، وتشير الأصول المنتجة إلى رأس المال المنتج، وهو يتضمن الاستثمارات المادية ورأس المال الاجتماعي، و تشير الأصول غير الملموسة إلى الوطنية وحكم القانون.[2]

خامسا: تنويع الأسواق:إن الاعتماد المفرط على سوق واحدة أو عدد قليل منها يحمل مساوئ واضحة، حيث إن الانخفاض في الطلب يؤثر عكسيا على الاقتصاد مما لو كان هناك مزيجا متنوعا او وجود طلب أكثر استقرارا في الأسواق الأخرى، كما إن هناك وفورات خارجية يمكن جنيها من خلال أسواق جديدة، والتي تمكن البلد من تحقيق القدرة التنافسية الصناعية وعموما، تنويع الأسواق يقلل من التعرض للصدمات الخارجية، بالإضافة إلى إن التصدير أكثر من بلد مؤشر على قدرة البلد على المنافسة دوليا.[3]

سادسا: تنويع الصادرات:هناك مجموعتين من الصادرات : صادرات المحروقات و الصادرات الأخرى:

1. صادرات المحروقات: والتي تعتمد بشكل شبه على صادرات النفط.

---

[1] مرزوق امال، **اهمية التصنيع لتحقيق التنويع الاقتصادي، مداخلة مقدمة ضمن فعالية الملتقى الوطني الاول حول : المؤسسات الاقتصادية الجزائرية واستراتيجيات التنوع الاقتصادي في ظل انهيار اسعار المحروقات** ، جامعة 8ماي 1945، 26/25 افريل 2017، كلية العلوم الاقتصادية التجارية و التسيير، الجزائر ص 4.

[2] قابوش فريال، **اثر التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990– 2015)** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر، تخصص اقتصاد كمي، جامعة ام البواقي العربي بن مهيدي، 2017/2018 ، ص15.

[3] توفيق بن الشيخ.(2017). **تطوير القطاع الخاص خيار استراتيجي لتفعيل التنويع الاقتصادي في الدول المنتجة للنفط – حالة الجزائر–** ، مجلة الدراسة المالية ، المحاسبية و الادارية، (07).ص590.

2. صادرات الغير نفطية: والتي تتمثل في : الموارد الغذائية، مواد التجهيز الزراعية، مواد التجهيز الصناعية، السلع الاستهلاكية الغير غذائية. ويتم تصديرها من خلال مجموعة من التحفيزات وتتمثل في : التحفيزات المالية، التحفيزات الجبائية للتصدير، التحفيزات الجمركية. لتحقيق أهداف التنويع الاقتصادي على الدول النفطية تفعيل جميع القطاعات و المستويات لا نجاح هذه العملية.

الفرع لثالث : مؤشرات قياس التنويع الاقتصادي

أولا: تعريف المؤشرات

هناك العديد من المؤشرات الإحصائية لقياس التنويع، تتفاوت في كفاءتها وملائمتها لأغراض القياس، بحيث يرجع هذا الاختلاف إلى إن كل مؤشر يتميز بقياس خاصية معينة، منها ما يعتمد على قياس ظاهرة التشتت Disperion مثل معامل الاختلاف، وبعضها يعتمد على قياس خاصية التركز Concentratration كمؤشر جيني، وأخرى على درجة التنويع مثل معامل هيرفندال – هيرشمان الذي يعتبر من أكثر المؤشرات استعمالا في قياس درجة التنويع.

أما المتغيرات التي تطبق عليها مؤشرات التنويع، فهي ايضا كثيرة، ومنها توزيع الناتج المحلي الإجمالي حسب النشاطات الاقتصادية المعروفة في الحسابات القومية، وبنية الناتج المحلي الإجمالي و توزيعه بين ناتج غير نفطي، وبنية الصادرات وتوزيعها بين نفطية وغير نفطية، وتوزيع الإيرادات الفعلية للحكومة بين نفطية وغير نفطية، وقد وضعت هيئة الأمم المتحدة للتنمية والتجارة UNCTAD في محاولتها لتحديد الدول الأقل نموا، معيار لتنوع الاقتصاد يتكون من أربعة عناصر هي:[1]

- ✓ مقدار إسهام القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي.
- ✓ نسبة إسهام العمل في الصناعة.
- ✓ مقدار الاستهلاك الفردي من الكهرباء.
- ✓ مقدار التركيز في الصادرات.

وفي ما يلي تعريف موجز للمؤشرات المستخدمة في قياس درجة التنويع:

[1] قابوش فريال، **اثر التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990– 2015)** ، مرجع سبق ذكره، ص16.

1) معامل التركز Coefficient Concentration:[1]

يستند الى حساب مدى تركز الظاهرة المدروسة او عدم توزيعها بشكل عادل او متساوي بدل تركزها. ويعد مؤشر جيني Gini Coefficient من أفضل مقاييس التركز وابسطها. ويعرف مؤشر جيني بنسبة المساحة المحصورة بين منحنى لورنز وقطر المثلث (AB)، ومساحة المثلث قائم الزاوية (ABC) كما يبين الشكل الموالي :

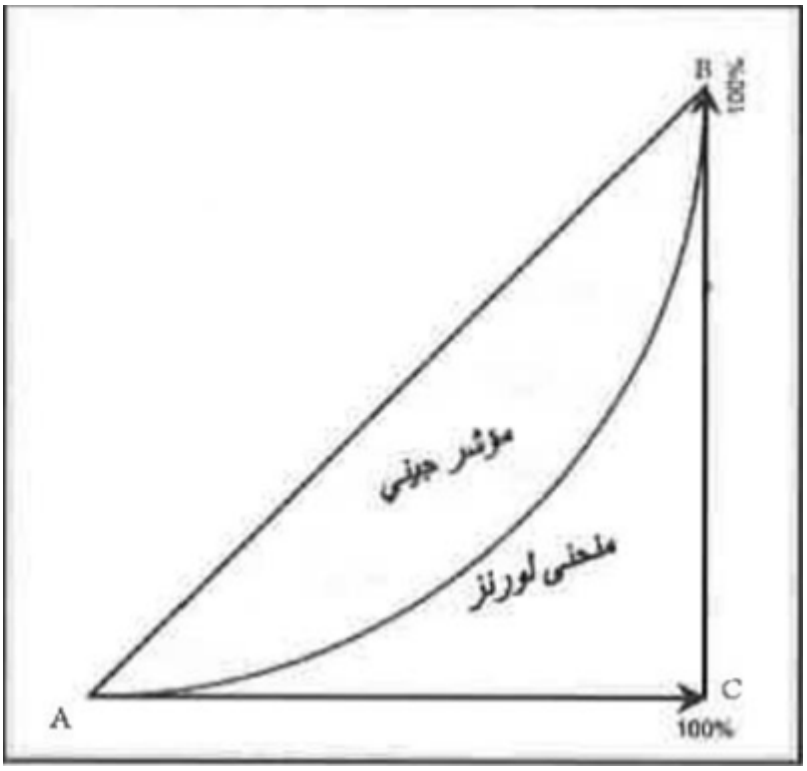

المصدر : Gini coefficient . calculatoin. National chengchi University available online. http://www3.nccu .edu.tw/jthuang /gini/.pdf.

يعطي بالعلاقة التالية:

$$G = 1 - \sum_{k-1}^{n} (x_k - x_{k-1})(y_k + y_{k+1})$$

[1] بودشيشة مروة، **محاولة قياس اثر الاستثمار العمومي في تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر(1990– 2015) – دراسة تحليلية قياسية–** مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر، تخصص اقتصاد قياسي، جامعة ام البواقي، 2016/ 2017،ص47.

2) مؤشر هرفيندال – هيرشمان (Herfindal–Hirshman):

من أشهر المؤشرات التي تقيس درجة التنويع الاقتصادي لأي اقتصاد، تتراوح قيمته ما بين الصفر (0) و الواحد (1)، بحيث كلما اقترب هذا المؤشر من الصفر دل ذلك على التنويع الاقتصادي، وكلما اقترب المؤشر من الواحد دل ذلك على عدم التنوع الاقتصادي، أي التركز الاقتصادي، ويحسب هذا المؤشر من خلال العلاقة التالية:[1]

$$H=\frac{\sqrt{\sum_{i=1}^{N}(Xi|X)^{2}-\sqrt{\frac{1}{N}}}}{1-\sqrt{\frac{1}{N}}}$$

حيث:

H.H : مؤشر هيرفندالهيرشمان.

Xi: الناتج المحلي الاجمالي في القطاع.

X: الناتج المحلي الإجمالي PIB.

N: عدد مكونات الناتج (عدد القطاعات).

3) مؤشر فلاديمير كوسوف (Fladimur – Cossouv):

يأخذ هذا المؤشر الصيغة التالية:

[1] بللعما اسماء. (2020)،**التنويع الاقتصادي وارساء الاستدامة الاقتصادية في الدول العربية، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية**، 04(02): ص81.

$$cos = \frac{\sum_{i=1}^{n} D_i^2 X B_i^2}{\sqrt{\sum_{i=1}^{n} D_i^2 X} \sqrt{\sum_{i=1}^{n} B_i^2}}$$

حيث:

(αi) الأهمية النسبية لكل قطاع في مجمل الناتج المحلي الإجمالي في فترة الأساس.

(βi)الأهمية النسبية لكل قطاع في مجمل الناتج المحلي الإجمالي في فترة المقارنة.

(Cos) ويستدل على وجود التنوع من خلال حصول تغيرات هيكلية في الاقتصاد في حالة =0وعلى العكس في حالة الابتعاد عن القيمة مما يترجم بنقص في التغيرات الهيكلية.

4) مؤشر تركز الصادرات :

يعد دليلي التنوع و التركز من بين أهم الأدلة التي تكشف وتؤشر عن مستوى التنوع الاقتصادي في البلدان التي تتبنى إستراتيجية التنويع، فبينما يقيس دليل التنوع انحراف ، حصة صادرات السلع الرئيسية في الصادرات العالمية، كما يأتي:

$$D_J = \frac{\sum_I |H_{IJ} - H_I|}{2}$$

((HIJ)= تمثل صادرات السلعة من اجل صادرات الدولة .

(HI)تمثل حصة صادرات السلعة من اجل صادرات العالم .

يتراوح هذا المؤشر بين(0-1)، بحيث كلما اقترب الدليل من 0 كلما كانت درجة تنوع الصادرات على، وعندما يصل الدليل 0 يتطابق هيكل الصادرات المحلية مع هيكل الصادرات العالمية، في حين نجد دليل التركيز يقابل دليل التنوع، ويقيس درجة تركز صادرات السلع الرئيسية في اجمالي الصادرات المحلية.

المطلب الثاني: ماهية النمو الاقتصادي

سوف نتطرق إلي أهم الفروع في هدا المطلب وهي كتالي:

- مفهوم النمو الاقتصادي مصادره .
- محددات النمو الاقتصادي و أنواعه.

- نظريات النمو الاقتصادي.

الفرع الأول :مفهوم النمو الاقتصادي مصادره

أولا: مفهوم النمو الاقتصادي:

نظرا للاهتمام الواسع الدي حطي به النمو الاقتصادي فأن المصطلح قد عرف عدة تعريفات من طرف العديد من الاقتصادين، نوجز فيما يلي أهم هاته التعاريف

التعرف الأول:يعرف النمو الاقتصادي" بأنه تحقيق زيادة في مستوي نصيب الفرد من الدخل أو الناتج القومي الحقيقي أو معدل النمو في الدخل الفردي الحقيقي" [1]. ويمكن استخلاص أهم عناصر الفاعلة في النمو الاقتصادي:

- ✓ تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل.
- ✓ إن تكون الزيادة حقيقية وليست نقدية.
- ✓ إن تكون الزيادة مستمرة وليست عابرة.

التعريف الثاني:"يعرف **مايكل ايدجمان**" النمو الاقتصادي هو(الزيادة المضطرة طويلة الأجل في نصيب الفرد)

التعريف الثالث:إما **"سيمون كوزنتس"** فقد عرف النمو الاقتصادي على انه(الزيادة في قدرة الدولة على عرض توليفة متنوعة من السلع الاقتصادية لسكانها و تكون هذه الزيادة المتنامية في القدرة الإنتاجية مبينة على التقدم التكنولوجي والتعديلات المؤسسية والايديولوجية التي يحتاج الأمر إليها).ويتكون التعريف من تلات مكونات رئيسة غاية في الأهمية وهي :

- ✓ إن استمرار الزياد في ناتج القومي هو تبيان للنمو الاقتصادي والقدرة على توفير مدى واسع للسلع وهي إشارة للنضج الاقتصادي.

[1] قابوش فريال، **اثر التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990– 2015)** ، مرجع سبق ذكره، ص20.

- ✓ التكنولوجيا المتقدمة هي الأساس أو الشرط المسبق لاستمرار النمو الاقتصادي بوصفه شرط ضروريا وليس كافيا.
- ✓ لتحقيق النمو المرتقب المصاحب للتكنولوجيا الجديدة لابد من وجود تعديلات مؤسسية وأيديولوجية.[1]

التعريف الرابع:أما "**غودون**" قدم تعريفا مبسط للنمو الاقتصادي وهو زيادة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي[2].

❖ طرق قياس النمو الاقتصادي:

يتم قياس النمو الاقتصادي باستخدام النسبة المئوية لنمو الناتج المحلي الإجمالي وتقارن النسبة في السنة المعينة، يعتبر هدا الأخير المقياس أكثر شيوعا لأنه يوفر معلومات عن حجم الاقتصاد وأدائه، ويستخدم في كثير من أحوال كمؤشر لصحة الاقتصاد [3]، ولكن هدف إي اقتصاد في العالم هو الوصول إلى مايسمي النمو الاقتصادي المستدام قائم على استدامة الموارد والدخل يخلق صناعات توليد قيمة المضافة المستدامة مع محافظة على البيئة وحقوق الأجيال القادمة.

❖ ويمكن الاعتماد على بعض المؤشرات لقياس النمو الاقتصادي ومنها

1/ الناتج القومي الإجمالي الحقيقي:[4]

ويشير النمو الاقتصادي وفق هذا المؤشر إلى معدل الزيادة في الناتج القومي الإجمالي الحقيقي التي يحققها الاقتصاد خلال مدة زمنية معينة عادة سنة يقوم هذا المؤشر على أساس الناتج الحقيقي من السلع والخدمات النهائية مقدرة بالقيمة الحقيقة (reol valve وليس بالقيمة النقدية (Nominal) وذلك لاستبعاد أثر التضخم في تلك الزيادة الحاصلة في الناتج القومي.

---

[1] سلطان النصراوي واخرون،**القطاع السياحي والنمو الاقتصادي**،دار الأيام،الطبعة الأولى، عمان، 2018،ص119،118

[2] تركي فيصل الرشيد، **استراتجيات التنمية الزراعية التجربة السعودية، مركز دراسات الوحدة العربية**، الطبعة الولي،بيروت،نوفمبر 2012،ص118.

[3] سلطان النصراوي واخرون، نفس المرجع السابق، ص119،118.

[4] دريسي لبنو حفاف منى، **اثر الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000–2015)**،مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص مالية ونقود، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، 2017/2016، ص40.

2/ متوسط الدخل الحقيقي للفرد per-copitaincome

ويقصد به أن النمو الاقتصادي يجب أن يقاس بمقدار ما يحقق من زيادة الحقيقة مستمرة في متوسط الدخل الفرد وبسبب ذلك يعود إلى انه إتخذت مجرد زيادة في الناتج القومي معيارا للنمو،فقد يزداد الناتج القومي دون أن يرتفع متوسط دخل الفرد في حالة تجاوز معدل الزيادة في السكان،معدل الزيادة في الناتج القومي،مما يؤدي إلى انخفاض معدل دخل الفرد أو حين يتساوى معدل الزيادة في السكان مع معدل الزيادة في الناتج القومي فيبقي بذلك معدل دخل الفرد الثابت.

❖ الفرق بين النمو والتنمية الاقتصادية:

لتحديد الفرق بين [1]النمو الاقتصادي والتنمية لابد من تطرق إلى

مفهوم التنمية الاقتصادية وهيا لجهد المبذول للارتفاع بالدخل الفردي الحقيقي ارتفاعا تراكميا عن طريق استخدام الموارد البشرية والطبيعية المتاحة استخداما أكفأ وأشمل بغرض رفع الدخل القومي بمعدل أكبر من معدل تزايد السكان وتتلخص في شكل نقاط جوهرية

1:النمو مفهوم كمي يشير إلى زيادة مستمرة في إنتاج السلع الاقتصادية في بلد ما، بينما التنمية مفهوم كمي ونوعي يهدف إلى رفع مستوى الإنسان في كافة المجلات.

2: النمو عملية تغيير تلقائية بينما التنمية جهد هادف وإداري مقصود.

3:النمو لا يتناول مختلف نواحي الحياة عكس التنمية.

4:يقاس النمو بالدخل الفردي الحقيقي، بينما التنمية وبسبب كونها مفهوم أشمل من النمو ويترجم تغيرات متعددة اجتماعية،ثقافية، ديمغرافية، اقتصادية وسياسية، فأنها تحتاج إلى معايير متعددة الأبعاد (مثل مقياس التنمية البشرية الأشهر ولأبسط مثلا)

ثانيا:عناصر النمو الاقتصادي:

وتشمل عناصر النمو الاقتصادي لأساس في العمل،تراكم رأس المال،التقدم الفني[1].

[1]عبد الرحمان بن سانية وأخر، دراسات في التنمية الاقتصادية، مكتبة حسن العصرية، الطبعة الاولى،لبنان،2014 ،ص25

- **العمل**:يتمثل في الجهد المقدم من طرف الفرد بغية إنتاج سلع و خدمات قصد إشباع حاجاته ويمكن قياس حجمه بعدد العمال وعدد الساعات العمل الفعلية ،كما لا يجب إغفال تركيبة العمال كالسن ،الجنس ،والتكوين بما في ذلك من أثر بالغ على الإنتاجية ،فقد يزيد الإنتاج دون الرفع من عدد العمال أو الساعات العمل ما معناه ارتفاع إنتاجية عنصر العمل نتيجة تغير أو تحقيق تركيبة العمل (التكوين مثلا)
- **تراكم رأس المال**:يعتبر سلعة تستخدم في إنتاج سلعة أو خدمات أخرى وينتج من تخصيص جزء من الدخل الحالي لاستثماره مستقبلا حتى يتم توسيع الإنتاج ،فهو

يتمثل بذلك الاستثمارات أو كل مؤشر آخر بشرح مستوى ودرجة التجهيزات المساهمة في تحقيق التقدم التقني أذن فتراكم رأس المال يتعلق مباشرة بحجم الادخار ،أي مجمل ما لا يخصص للاستهلاك من الدخل القومي.

- **التقدم الفني**:هو تلك التغيرات ذات الطابع التكنولوجي لطرق الإنتاج أو الطبيعة السلع المنجزة والتي تسمح بإنتاج أكبر بنفس أكبر كمية المدخلات أو بالحفاظ على نفس الكمية الإنتاج بمدخلات أقل حل مشكل الاختناقات التي تحد من أنتاج السلع الجديدة أو نوعية أحسن فالتقدم التقني هو عبارة عن حقيقة ذات طابع كيفي ،كما يمكن تعريفه على أنه السرعة في تطور وتطبيق المعرفة الفنية من أجل زيادة مستوى المعيشة لسكان

الفرع الثاني :محددات النمو الاقتصادي و أنواعه

أولا:محددات النمو الاقتصادي:

لكي يتحدد النمو الاقتصادي لأي بلد من توفر مجموعة من عوامل نذكر منها:[2]

1) **العامل البشري**:أن العمل على رفع معدلات النمو الاقتصادي ينتج عنة زيادة في متوسط الدخل الفردي مع بقاء معدلات النمو السكاني منخفضة إي أن كلما كانت الزيادة في الناتج

---

[1] دريسي لبنو حفاف منى، **اثر الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000–2015)** ، مرجع سبق ذكره ص39- 40..

[2] طالب سمية شهيناز، **الاثر ديناميكي للنمو الاقتصادي على البطالة– دراسة حالة الجزائر–** اطروحة الدكتوراه، تخصص تحليلي اقتصادي، ص11.

الوطني الحقيقي الإجمالي أكبر من معدل النمو السكاني يؤدي إلى رفع من معدلات متوسط الدخل الحقيقي للفرد،وعليه تحقيق معدلات مرتفعة للنمو الاقتصادي والعكس صحيح إي أن ارتفاع معدلات النمو السكاني بنسبة لا أكبر من معدلات الناتج الوطني الحقيقي فهدا سوف يؤثر سلبا على المعدل الحقيقي للفرد ومنه نستنتج ان زيادة الكثافة السكانية يعتبر كابح للنمو الاقتصادي في مختلف الاقتصاديات وخاصة الدول النامية التي تسجل معدلات مرتفعة لزيادة السكان مقارنة الدول المتقدمة.

2) **العامل البيئي**: أن العوامل البيئية المناسبة من طبيعة الأرض،المياه،المناخ... الخ تساعد كثيرا على ازدهار الاقتصاد وكذلك نموه إلا ان بعض الاقتصاديون يعتبرون أنها هدا العامل غير كافي لوحده. وبالتالي من أجل حسن الاستغلال من طرف العامل البشري يجب:

- ✓ توفر كل من رأس المال والمهارات الأساسية من اجل حسن استغلال الموارد.
- ✓ آن يكون الطلب مبرر كافي من أجل الاستغلال.

3) **تراكم رأس المال**:تراكم رأسمال هو مقدار كل ما يحوزه الاقتصاد من السلع الرأسمالية المؤسسات الإنتاجية وتكون حتما ناتجة عن زيادة في حجم الادخار التي يستغني عنها في الاستهلاك الحاضر ويؤثر بشكل ايجابي على معدلات النمو الاقتصادي ويحدد معدل التراكم في رأسمال من خلال توقعات الأرباح ومختلف السياسات الرامية إلى تشجيع حجم الاستثمارات بالإضافة إلى تخلي عن بعض المداخيل في الحاضرة .

4) **التقدم التكنولوجي**:يعتبر من محددات الأساسية في تحسين وزيادة عملية النمو الاقتصادي بحيث انه يعبر عن درجة تطوير وتطبيق المعرفة الفنية من أجل الرفع من المستويات الرفاهية للأفراد،حيت زيادة الابتكارات ولاختراعات يؤدي إلى تطور اقتصادي وليس فقط من ناحية الابتكارات بل يتعدى ذلك إلى زيادة تحسين الموارد واكتشاف موارد أخرى من خلال زيادة الدراسات الحديثة .

ثانيا:أنواع النمو الاقتصادي :

يميز الاقتصاديون بين ثلاثة أنواع من النمو الاقتصادي وهي:[1]

1.النمو التلقائي spontanousgrawth:ويقصد به ذلك النمو الذي يحدث تلقائيا دون أتباع أي مخطط اقتصادي، دون تدخل الدولة بل ينبع من القوى ذاتية أي مجهودات القطاع الخاص، او مؤسسات الاقتصادية على مستوى الدول الرأسمالي.

2.النمو العابر transientgrawth: هو النمو الذي يتميز بالزوال وعدم الثبات وذلك نتيجة لعوامل الخارجية تستحدثه وسرعان ماتزول يرافقها زوال النمو ونراه خاصة فالدول النامية والدول العربية النفطية التي ترتفع استثماراتها بارتفاع أسعار البترول و تنخفض بانخفاضها.

3.النمو المخطط plannedgrawth : ويكون ناتجا عن عملية تخطيط شامل لموارد ومتطلبات المجتمع، ويسمى التخطيط القومي الشامل لكافة القطاعات ويكون للحكومة دور مركزي في هذا النوع من النمو يسود الدول الاشتراكية آي يقوم على سياسة الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج وهنا تأتي أهمية العدالة الاقتصادية والاجتماعية في القطر، ونجاح هذا النمط يعتمد على إمكانيات وقدرة المخططين وواقعية الخطط المرسومة وفاعلية التنفيذ والمتابعة والمشاركة من قبل الجماهير الشعبية في عملية التخطيط وعلى جميع المستويات.

الفرع الثالث:نظريات النمو الاقتصادي

أولا :نظرية النمو الكلاسيكية:

استند التحليل الكلاسيكي على عديدة فرضيات أهمها :الملكية الخاصة والمنافسة التامة،سيادة حالة الاستخدام الكامل" full Employment" للموارد وحرية الفردية في ممارسة النشاط.

[1] قابوش فريال، **اثر التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990– 2015)** ، مرجع سبق ذكره، ص21

1.نظريةAdam Smithللنمو الاقتصادي(1790.1723):

يعتبر Adam Smith احد أهم المساهمين ، الدين وضعوا الأسس والقواعد الأساسية لنظرية النمو الاقتصادي، فعلى الرغم من أن A Smith (1776) لم يقم بتطوير نظرية النمو على المدى الطويل ،إلا أن الآراء التي جاء بها في كتابه :"" An Inquiryinto the Nature and causes of the Wealth of Nations » تمثل بداية التفكير المنظم والمتصل منه بعملية النمو الاقتصادي بصورة خاصة، حيت أشار إلى أهمية تقسيم العمل (Division of Labour) والتخصص(Specializations) كمفتاح لنمو إنتاجية العمل، كما أكد أيضا على دور الادخار الذي يشكل أساس تراكم رأس المال ، وتتمثل أهم النقاط الرئيسية لنظريته فيما يلي :

- تراكم رأس المالCapital Accumulation
- تقسيم العملDivision of labour
- القانون الطبيعي وسياسة عدم التدخل "faire.Laissez دعه يعمل[1]

2.نظرية دافيد ريكاردوDavid Ricardoللنمو الاقتصادي (1823.1772):

ارتكز دافيد ريكاردو في تحليله على مبدأ تناقص الغلة والقطاع الفلاحي حيت اعتبر أن الأرض هي أساس النمو الاقتصادي وقد قسم ريكاردو المجتمع إلى ثلاث طبقات .

- ✓ **الرأسماليون** : فهما المحرك الرئيسي لعملية الاستثمار من خلال تحسين طرق الإنتاجية ،وضخ أموال في مشاريع جديدة بهدف زيادة تنمية الاستثمار.
- ✓ **العمال**:فمهمتهم هو توفير مستلزمات الإنتاج واليد العاملة من أجل التسيير الحسن للمشاريع الاستثمارية .
- ✓ **الإقطاعيون**:أي أصحاب الأراضي و هو المحرك الرئيسي في المستثمرات الفلاحية وكما قسم المجتمع إلى ثلاث طبقات فهو يقسم المداخيل إلى ثلاث أيضا:

[1] معط الله امال، **اثار السياسات المالية على النمو الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر(1970– 2012)**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، الاقتصاد الكميجامعة ابو بكر بلقايد– تلمسان، 2015-2014، ص126.

أ/**الربح**:تعتبر من أهم المداخيل التي يتحصل عليها الرأسماليون ويتم إعادة ضخها بالعملية الإنتاجية بهدف توليد أرباح، وتنخفض قيمته كلما زاد إصلاح الأرضي الغير الخصبة بهدف استغلالها.

ب/**الأجر**:يقسم ريكاردو الأجر إلى اثنين وهما الأجر الطبيعي الذي يمثل الأجر الفعلي في المدى الطويل وبين الأجر السوقي السائد في السوق الذي يتحدد يقوى السوق (العرض والطلب).

ج/**الريع**: اعتبره ريكاردو أنه أتي نتيجة الاحتكار أي لايظهر في حالة المنافسة كون الأفراد الذين سيطرو على الأراضي الأكثر خصوبة يحصلون على ريع أكبر مقارنة على الذين سيطرو على أراضي أقل خصوبة

3/نظرية روبرت مالتوس: Robert Malthus

اعتمد في تحليله على كل من نظرية السكان التي تفسر أن مستوى الزيادة في السكان يكون وفق متتالية حسابية، وهدا ما يجعل النمو السكاني أكبر من النمو في الغداء فبدوره يؤثر سلبا على مدا خيل التي تصبح عند مستوى الكفاف،فنلاحظ أن معدلات النمو السكاني لها علاقة عكسية مع معدلات النمو الاقتصادي، وتتطرق أيضا إلى الطلب الفعال في تحديد مستويات الإنتاج إلا أن نظرة مالتوس كانت سلبية جدا ولم تثبت صحتها في الدول المتقدمة نظرا لارتفاع مستويات الغداء مقارنة بالنمو الديموغرافي [1]

ثانيا :النظرية النيوكلاسكية:

تعتبر النظرية نيو كلاسيكية همزة وصل للفكر الكلاسيكي ،حيت أضاف المفكرين فروض جديدة تتماشي وتغيرات العصر . سنعرض فيها نموذج جون مينارد كينز، وكل من هارود دومار وروبرت سولو

1.جون مينارد كينز[2]:

قدم جون مينادر كينز مجموعة من تحليلات حول أسباب الأزمة منتقدا بذلك النظرية الكلاسيكة،حيت وضح النموذج الكينزي إمكانية حدوت توازن الاقتصادي عند اقل تشغيل

[1] طالب سمية شهيناز، **الأثر ديناميكي للنمو الاقتصادي على البطالة– دراسة حالة الجزائر–** مرجع سبق ذكره، ص19.

[2] بواحزام سيد أحمد ،**مطبوعة محاضرات في مقياس :نماذج النمو**، جامعة مصطفى اسطمبولي، معسكر، 2020-2021، ص32.

الكامل Equilibre de sous emplois والدي يتحدد من خلال الطلب،كما أن أزمة النظرية الكلاسيكية لاتكمن في عدم كفاية الطلب الفعال demande effective.كما حددت النظرية بأن كل من الاستثمار ولادخار هما دالتين لسعر الفائدة والدخل على التوالي، كما أن التوازن يحدث عندما يتساوى كل من الاستثمار المخطط والادخار المخطط.

2.هارود دومار:

لقد اهتم من رودي هارود وافسي دومار بدراسة معدلات النمو الاقتصادي ومحاولة التعرف على الاستثمارات في تحقيق معدلات نموذج الداخلي القومي .

وتنطلق الفكرة الأساسية في النموذج من التأثير المزدوج للإنفاق الاستثماري والمتمثل في زيادة الطاقة الإنتاجية للمجتمع (والتي تعني جانب العرض)، والدخل (و تعني جانب الطلب) مع استيعاب العمالة المتوفرة في المجتمع،وقد وضح كل منهما في نموذجه على مجموعة من الافتراضات.[1]

- **نموذج هارود**

1 الادخار الصافي يمثل نسبة من الدخل،حيث يطلق على هذا الادخار بالادخار الفعلي وهو يعادل الاستثمار الفعلي عند التوازن.

2 إن الدخل المستمر تتأثر بمعدل الزيادة في الناتج خلال الفترة الماضية،وهو يعني أن الاستثمار تابع لمعدل الزيادة في الدخل،أو السرعة التي ينمو بها الناتج .

3 تكون المدخرات دالة على الدخل،ويكون الطلب عليها دالة على معدل الزيادة في الدخل،مع تساوي العرض والطلب.

وقد طرح هارود في نموذجه ثلاثة أشكال لمعدل النمو وهي:

- **معدل النمو الفعلي (G)**:هو نسبة الادخار إلى معامل رأس المال ،إي $G=S/C$

[1] اسماعيل محمد بن قانة، **اقتصاد التنمية (نظريات – نماذج – استراتيجيات)**، دار اسامة للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى،عمان 2012، ، ص95

S:حجم الادخار الكلي،C: معامل رأس المال.

- **معدل النمو المضمون (Gw)**:ويمثل نسبة الادخار إلى معامل رأس المال المحقق لمعدل النمو المضمون وعليه فان : **Gw=S/CR**

حيث GR:حيث معامل رأس المال الذي تمكن من تحقيق معدل النمو المضمون

- **معدل النمو الطبيعي(Gn)**: وهو أقصي معدل نمو تسمح بها التطورات الفنية،وحجم السكان،والتراكم الرأسمالي.

نموذج دومار:اعتمد دومار في نموذجه على الفرضيات التالية:

1جمع مفاهيم الدخل والاستثمار والدخل المستخدمة في النموذج لا تمثل إلا قيما صافية أي بعد خصم الاستقطاعات الخاصة منهم.

2جمع القرارات الاقتصادية تتم أنيا وبدون فواصل زمنية مما يعطي إيحاءا باستمراريتها.

3ثبات المستوى العام الأسعار خلال فترة التحليل.

3:روبرت سولو[1]:البدايات الأولى لوضع هدا النموذج في محاولة تمتلث في محاولة الإجابة عن بعض النتائج التي توصل إليها النموذج الكينزي للنمو لاسيما تلك المتعلقة بالنمو الاقتصادي سيصل لا محالة إلى حالة من الاستقرار instabilité وان الاقتصاد ككل سيدور بين فترات الركود وفترات الانكماش، Solow ومن خلال نموذجه هذا الذي طرحه في مقاله المعنون ب(1956) a contribution to the theory of economic هذه النتائج وبرهن على إمكانية تحقيق نمو الاقتصادي متوازن ويسمح بتحقيق التشغيل الكامل .

فرضيات النموذج:بنى Solowنظريته عن النمو بالاعتماد على دالة الإنتاج النيو كلاسيكية F(KL)،بحيث تحقق الفرضيات الآتية:

- ثبات غلة الحجم مع f(yK,yL)=yf(k.L) مع إمكانية الإحلال بين عوامل الإنتاج.

[1] بواحزام سيد أحمد ،**مطبوعة محاضرات في مقياس :نماذج النمو**، مرجع سبق ذكره، ص34.

- انعدام الإنتاج في حال عدم توفر أحد عوامل الإنتاج :f(k0)=f(0.L).
- الاقتصاد مغلق وتسوده المنافسة الكاملة وينتج منتجا واحد فقط.

ثالثا: النظرية الحديثة للنمو:

1/ **جوزيف شومبيتر**[1]:النمو من وجهة نظر شومبيتر هو تغير التلقائي وغير المستمر في التدفق الدائري والتي تغير حالة التوازن،يتمثل نموذج شوميبتر في معادلات التالية

- دالة الانتاج Y=F(L .K.Q.T).....(1)
- المدخرات تتوقف على الأجور ولأرباح وسعر الفائدة

S=S(W.R.r).....(2)

- الاستثمارات تتكون من جزأين ،محفزة وتلقائي

I=Ii=Ia.....(3)

- الاستثمار المحفز يتوقف على الأرباح وسعر الفائدة والتراكم الرأسمالي

Ii=Ii(R .r.Q).....(4)

- الاستثمارالتلقائي يتوقف على اكتشاف موارد جديدة وتقدم التكنولوجي

Ia=Ia(k.T).....(5)

- التقدم التكنولوجي ومعدل اكتشاف موارد جديدة يتوقف على عرض المنظمين T=T(E).....(6) K=K(E)...(7)
- عرض العمل يعتمد على معدل الأرباح والبيئة الاجتماعية

E=E(R.X).....(8)

- الناتج القومي يتوقف على العلاقة بين الادخار(S) والاستثمار(I)والمضاعف(M)

[1] سلطان النصراوي واخرون و كاظم احمد البطاطا و محمد علي العامري، **القطاع السياحي والنمو الاقتصادي**، دار الايام للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2018، ص 158-160.

$$O=M(I-S).....(9)$$

- الأجور تتوقف على مستوى الاستثمار

$$W=W(I)..... ...(10)$$

- توزيع الدخل يعكس البيئة الاجتماعية للمنظمين

$$X=X(R/W)..... .... (11)$$

2.والت روستو:يوضح أن مرحلة النمو الاقتصادي تمر بخمس مراحل و هي

1 **مرحلة المجتمع التقليدي** :يرى روستو أن جوهر المجتمع التقليدي يتمثل في محدودية الإنتاج وذلك تبعا للتكنولوجيا المتخلفة.

2 **مرحلة التمهيد للانطلاق** :تتميز بالتجديد الاقتصادي وظهور ابتكارات جديدة، وتحقيق فائض في القطاع الزراعي واستغلاله بالمجال الصناعي.

3 **مرحلة الانطلاق** :تعتبر أهم مراحل النمو لخصها روستو في التغيرات التالية:

- ✓ ارتفاع معدلات الاستثمار من الدخل القومي.
- ✓ ظهور صناعات جديدة تنمو بمعدلات مرتفعة.

4 **مرحلة الاندفاع نحو النضوج** :تدوم هذه المرحلة حسب روستو أربعين عاما، تتميز بالتقدم التكنولوجي والتنظيم في العمليات الإنتاجية.

5 **مرحلة الاستهلاك الوفير** :تهتم هذه المرحلة بتحقيق الأمن الاجتماعي من خلال إنتاج سلع و خدمات استهلاكية، ويتمثل جوهر هذه المراحل في التسلسل بين مرحلة والمرحلة التي تليها . يرى معظم الاقتصاديين أن روستو فشل في تحليله لصعوبة التفرقة بين المراحل بوضوح[1]

رابعا: النظرية الداخلية للنمو الاقتصادي:

قدمت هذه النماذج في منتصف الثمانينات،ذلك بعد لانتقادات التي وجهت الى نموذج النمو الكلاسيكي والذي عد النمو الاقتصادي متغير خارجي Exogenous Variable.وبعد

[1] قابوش فريال، **اثر التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990– 2015)** ، مرجع سبق ذكره،ص034

سلسلة من الأبحاث التي قام بها كل من بول رومير وروبرت لوكاس، التي اوضحت من خلال نماذجهم أن المبدأ الأساسي لنظرية النمو الداخلي هي تفسير كل من اختلاف معدل النمو بين الدول وارتفاع معدل النمو الملاحظ ومن أشهر النماذج الاقتصادية في هده النظرية نجد:

1:نموذج لوكس1988:يعتمد هدا النموذج على رأس المال البشري ،اذ يمكن ان يتراكم شأنه شأن مدخل راس المال ،أد يتم استثمار حصة ثابتة من ناتج في التعليم وتدريب والقوة العمل،ووفقا للوكاس فان

_ دالة الإنتاج راس المال البشري تختلف على بقية السلع (اختلاف مابين راس المال العيني والبشري)

$$\Delta h = \delta(1 - \mu)h$$

_ السلع الاستهلاكية تنتج بالتكنولوجيا نفسها،وعليه تأخذ دالة الإنتاج الشكل الأتي:

$$Y = K$$

2نموذج رومير 1986:قدم رومير مجموعة من الافتراضات وهي:[1]

- الرقي التقني متغير داخلي ويعد في قلب نموذج النمو الاقتصادي.
- يرتبط الرقي التقني بأعمال البحث والتنمية المنجزة(R &D) في المؤسسة.
- إنتاج المعرفة والأفكار مصدر للرقي التقني ويكون من طرف أشخاص هدفهم تحقيق أرباح.
- حالة المنافسة غير التامة نتيجة حالة الاحتكار للأفكار الجديدة والاختراعات.

اعتمد رومر في تحليله على دالة الإنتاج النيوكلاسكية مع إلغاء غلة رأس المال ،وتقدم دالة إنتاجه كآتي :

وتكتب الصيغة النهائية لنموذج رومر بالشكل التالي:

المطلب الثالث: علاقة التنويع بالنمو الاقتصادي

سوف أتطرق في هدا المطلب إلى إبراز علاقة التي تربط النمو الاقتصادي بالتنويع الاقتصادي

[1] بواحزام سيد أحمد ،**مطبوعة محاضرات في مقياس :نماذج النمو**، مرجع سبق ذكره، ص.52.ص53

الفرع الأول:دراسات حول علاقة النمو الاقتصادي بالتنويع الاقتصادي

حسب Killian and Hady (1988) فان التنويع من المتوقع أن يزيد في استقرار الاقتصاديات المحلية وتعزيز قدرتها على النمو. كما انه حسب نموذج Romer (1990) الذي ادخل الأثر الايجابي لتنويع المدخلات على النمو، فانه يمكن اعتبار التنويع عاملا مهما في تحسين كفاءة العوامل الإنتاجية، وبالتالي يفيد النمو. كما أظهرت الدراسات التجريبية للعديد من الاقتصاديين على عينات مختلفة من الدول: أن النمو أو إنتاجية العوامل ترتبط ايجابيا وليس سلبيا مع تنويع الاقتصاد Michaely (1977) و Moschos (1989). كما توصل Feder (1983) أيضا إلى أن تنويع الصادرات يؤثر ايجابيا على النمو، عن طريق التأثيرات الخارجية الايجابية على القطاعات غير التجارية، التي ترتبط بأنماط أدارية أكثر كفاءة وتقنيات إنتاج أحسن، وبالتالي فان الدول متنوعة التصدير ستستفيد من التأثيرات الخارجية و الحوافز لتكوين رأس المال، مما يؤدي إلى نمو اعلى.

بينت دراسة Ali et al (1991) إن التنويع يتضمن تغيير تشكيلة مزيج الصادرات للبلد، وهي استراتيجيه تنموية تعتمد على توسيع قاعدة الصادرات، مع التركيز على المواد أو المنتجات ذات الاتجاه الايجابي للأسعار، وهو ما يؤدي حتما للنمو.[1]

دراسة ل Lederman and Maloney 2003:توصل الباحثان إلى أن تركيز الصادرات يكبح النمو الاقتصادي .[2]

دراسة Wacziarg and I mbs2003: ركزت هذه الدراسة على تتبع مراحل التنويع من خلال تحليل اقتصادي قياسي كشف عن وجود علاقة من الشكل U مقلوب بين تنويع المنتجات و الناتج المحلي الإجمالي (GDP) للفرد الواحد،توصلت الدراسة أيضا إلى أن البلدان المنخفضة الدخل لديها هيكل إنتاج متخصص جدا، ونقطة الانعطاف بين التخصص و التنويع كانت عموما قريبة من مستوى الدخل 10000 دولار أمريكي للفرد الواحد في عام 1985. كما وجدت الدراسة أن البلدان في المرحلة الأولى من التنموية تهدف الى رفع مستوى المداخيل، وعند وصولها إلى مرحلة معينة من الدخل

---

[1] هواري احلام، سدي علي،. (2019) . **التنويع الاقتصادي في بعض البلدان المصدرة للنفط: مع الاشارة الحالة الجزائر، مجلة البشائر الاقتصادية** ، المجلد5 العدد2 .ص 216.

[2] بللعما اسماء، **دور السياسة الضريبية في تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر**، مرجع سبق ذكره، ص17.

(حددتها الدراسة بين 7000- 10000) دولار امريكي تميل مرة أخرى إلى إعادة تركيز الإنتاج، غير أن ذلك يقصد به تركيز الإنتاج في حد ذاته، وليس طبيعة المنتجات المهيمن.[1]

أن تنويع الصادرات لا يقتضي بالضرورة تصدير السلع المصنعة، كما ذكر (2006) Agosin حيث يمكن تنويع الصادرات بتطوير السلع الأولية التي تتطور لصناعات قائمة على الموارد الطبيعية. حيث يمكن لبعض البلدان أن تستفيد من ميزة نسبية قوية في عدة قطاعات تتصل بالمواد الطبيعية، مثل المعادن الثانوية، والغابات، والمحاصيل الشجرية، والتي قد لا تكون بالضرورة " مرتبطة " ولكنها توفر فصا جيدة. ويشير (2010) Sinnott ,Nash et de la Torre إلى أن التغييرات التقنية في قطاع الصناعات التحولية ليست بالضرورة أكثر أهمية من القطاعات الأولية. ومن شان إنتاج بعض السلع الأساسية أن يكون مفيدا بنفس القدر بسبب الروابط مع المنتجات الأخرى.[2]

دراسة لChris papagegiou and Nikolask سنة 2012: توصلت هده الدراسة إلى وجود علاقة ارتباط قوية بين طفرات التنويع وتسارع النمو، وبشكل أكثر وضوحا ترتبط طفرات التنويع مع تسارع النمو اللاحق بشكل قوي، وينطبق هذا بشكل خاص على البلدان منخفضة الدخل غير الهشة.[3]

في الجهة المقابلة، نجد دراسة (2007) Leidermam et Maloney التي بينت وجد علاقة سلبية بين تركيز الصادرات ونمو الناتج المحلي الإجمالي للفرد. وهذا ما بين أن الإنتاج الصناعي يؤدي إلى عملية ديناميكية لتحسين الإنتاجية والدخل. كما أن التنويع يوفر للمنتجين معلومات أكثر، لاسيما في الأسواق الخارجية، ويحسن قدرتهم على تنمية إمكانياتهم الخاصة.

دراسة ل Bernardin Senadza,AbenaD.Oduro and Louis S. Hodey سنة 2015: ركزت هذه الدراسة حول العلاقة بين تنويع الصادرات و النمو الاقتصادي

[1] نفس المرجع ، ص18.

[2] هواري احلام، سدي علي،. مرجع سبق ذكره .ص 216.

[3] بللعما اسماء، نفس المرجع السابق، ص18.

على عينة من 42 دولة من دول إفريقيا جنوب الصحراء، توصل الباحثون إلى أن تنويع الصادرات له تأثير ايجابي وهام على النمو الاقتصادي.

الفرع الثاني: عرض تجارب بعض الدول مع التنويع الاقتصادي:

استطاعت بعض الدول الغنية بالموارد الطبيعية ان تنجح في تنويع اقتصادياتها وتحقيق نمو مرتفعة على المدى الطويل، وفيما يلي بعض التجارب الناجحة في هذا المجال:

ا– **تجربة اندونيسيا** : تمكنت اندونيسيا وبالاعتماد على عائدات النفط من تنويع مصادر الدخل الأخرى، وتتمثل أهم الخطوات التي اتبعتها فيما يلي:

- ✓ استطاعت اندونيسيا وبفضل عائدات النفط منذ منتصف السبعينات أن تجمع بين التصنيع بهدف إحلال الواردات، والتركيز على التنمية الزراعية و الريفية، فقد لعبت الحكومة دورا مهما في استخدام عادات النفط في تطوير موارد الغاز الطبيعي وتصديره، وكذلك في استخدام كمداخلات لإنتاج الأسمدة وتوزيعها بأسعار مدعومة مما أدى الر ارتفاع كبير للمرد ودية الزراعية.
- ✓ تعزيز الزراعة والاقتصاد الريفي بعدة برامج مجمعة(INPRES) والتي مكنت من إنشاء عدة بنيات تحتية محلية كالمدارس والطرق.
- ✓ تحويل اندونيسيا بعدة تراجع عائدات النفط في منتصف الثمانينات وبعد توفر قاعدة زراعية قوية، من إحلال الواردات إلى التصنيع الموجه إلى الخارج، معتمدة في ذلك على سياسة تخفيض التكاليف المحلية وتصنيع المنتجات ذات الأجور المنخفضة.
- ✓ اتخذت اندونيسيا عدة إجراءات من اجل تفادي التقلبات الكبيرة لسعر الصرف الحقيقي، كالقيام بتخفيض قيمة العملة الوطنية خاصة بالموازنة مع إي انخفاض كبير في أسعار النفط.
- ✓ تحرير السياسات التجارية تدريجيا مما مكن المصدرين من الحصول على السلع المستوردة بأسعار رخيصة، وكذلك تحرير الاستثمار الأجنبي المباشر خاصة المتعلقة بالتصدير.[1]

[1] بوطلاعة محمد و بن دبيش نعيمة، **ميكانيزمات تفعيل التنويع الاقتصادي في الجزائر في ظل تداعيات ازمة النفط – امكانيات الاستفادة من تجارب دولية–**، 2018، العدد2، ص 304.

ا- **تجربة الماليزية:** تميزت ماليزيا في إطار التنويع الاقتصادي بالتوجه نحو الإنتاج الصناعي، وذلك نظرا لموقعها الجغرافي الممتاز ولتوفرها على موارد طبيعية متنوعة والتي قامت بتوظيفها على النحو التالي:

- ✓ تمتلك ماليزيا موانئ في المياه العميقة، المطاط، القصدير، و المنتجات الغابية، والتي كانت قبل البترول من السلع الأساسية المصدرة.
- ✓ تمكنت ماليزيا من خلال تصدير الموارد الطبيعية الغنية بها من تحقيق معدل ادخار مرتفع ومستقر نسبيا مما ساعدها على الاستثمار بشدة في استغلال الأراضي، وبرامج التشجير لتطوير وعصرنه إنتاج المطاط وزيت النخيل، كما استثمرت أيضا في التكنولوجيا والبنية التحتية بما في ذلك الطارقة، الاتصالات والنقل.
- ✓ بدأت ماليزيا في بداية السبعينات على تشجيع التصدير بشكل مكثف على أساس الإنتاج الرخيص وخفض تكاليفها، من خلال تنفيذ سياسات لخفض تكليف العمالة وادراة العلاقات مع الشركاء الاجتماعيين.
- ✓ حولت ماليزيا سياستها مع منتصف الثمانينات نحو المنتجات الأكثر تكنولوجية ونحو تحسين مهارتها، فقد حررت استقطاب اليد العاملة المؤهلة، وزادت بشكل ملحوظ في عدد طلاب الجامعات التكنولوجية، بالإضافة إلى إقامتها لعلاقات مع الجامعات الاسترالية والكندية، وإطلاقها لبرامج تنمية المهارات الممولة من طرف فدرالية المنتجين وجامعة العلوم و التكنولوجيا.
- ✓ اختارت ماليزيا تدرجيا نظام تجارة أكثر انفتاحا، وقد خفضت سعر الصرف الحقيقي للحفاظ على الحوافز.
- ✓ استمرار ماليزيا في الاستثمار ودعم على نحو يستهدف مختلف التدابير بما في ذلك إنشاء مناطق حرة، آليات تمويل الصادرات، المساعدة على البحث، تطوير المنتجات وحملات التسويق التي تستهدف خفض التكاليف وتحسين القدرة التنافسية.[1]

ج- المكسيك: بنت تجربة المكسيك أيضا أن جهود تنويع الصادرات تتوقف على خلق بيئة أعمال محفزة، وهو ما ساعدها على الانضمام إلى اتفاقية أمريكا الشمالية للتجارة الحرة، وعلى غرار ماليزيا عكفت المكسيك على إنشاء مناطق للتجارة الحرة.

[1] نفس المرجع ، ص 304-305.

- ✓ حرصت على ضمان توفير أجور جذابة في سوق العمل، ولتعزيز بيئة الأعمال، تم توفير عدة حوافز لتسهيل نفاذ الشركات إلى الأسواق.
- ✓ أن اغلب صادرات المكسيك تتمثل في السلع المصنعة 83٪، والمواد الغذائية بنسبة 8٪ إما المحروقات لا تمثل سوى 5٪.
- ✓ كان ترتيبها في تقرير التنافسية 51 من 137 دولة، تأخرت في رتبة مؤشر المؤسسات 132، وكفاءة سوق العمل 105 وتقدمت في مؤشر حجم السوق 11.
- ✓ قدر الناتج المحلي الإجمالي ب:1015874مليون دولار، وحصة الفرد منه 8.554دولار، بنسبة نمو 1.93٪.[1]

د- **تجربة جنوب إفريقيا**:يعود نجاح جنوب أفريقيا إلى استحواذها عل ثروات معدنية هائلة، إنشاء قاعدة صناعية جديدة طورتها في أواخر القرن العشرين ترتبط بالقطاعات التقليدية مثل الزراعة والمناجم، وبمعنى أخر تعتبر القاعدة الصناعية القائد الأساس للنمو الاقتصادي والتنويع، وتمثلت أهم خطوات التنويع الاقتصادي في جنوب إفريقيا في الأتي:

- ✓ أسست حكومة جنوب إفريقيا منشآت مثل PHOSKO( ) لإنتاج الفوسفات بشكل مستعجل، ومؤسسة (SASOL) في مجال تحويل الفحم، كما نجد من بين الهيئات التي ساهمت في دعم التنويع داخليا: مكتب المعايير لجنوب أفريقيا SABAS ومجلس الأبحاث العلمية والصناعية (CSIR) ويعتبر إنشاء إطار وطني للسياسات الصناعية وخطة عمل لهذه السياسات قصد تسهيل التنويع أهم خطوة قامت بها الحكومة سنة 2007.
- ✓ تطوير بشكل جيد إطار للشركة العمومية والخاصة لدعم البنية التحتية، ما مكنها في فترة 8سنوات من انجاز 60مشروع، ووضع أسرع خط سكة حديدية يربط بين جوهانزبورغ و بريتوريا.
- ✓ إدخال الحكومة الالكترونية ومبادرات التدريب الالكتروني كطريقة فعالة لاستعمال المهارات النادرة والمهمة.
- ✓ تطوير جيد لسوق مالي محلي، مع توفير عدد هائل من الخدمات، وتجدر الإشارة هنا الى أن جنوب إفريقيا تحتوي على تشريع بنكي فعال.[1]

[1] هواري احلام، سدي علي. **التنويع الاقتصادي في بعض البلدان المصدرة للنفط**: مرجع سبق ذكره، ص225.

المبحث الثاني :الدراسات السابقة

يهتم هذا المبحث بالدراسات السابقة ذات الصلة بالموضوع ،قد تم التنويع فيها من بحوث علمية محلية وأخرى أجنبية،ومقالات محلية .

المطلب الأول: الدراسات المحلية

أولا:قابوش فريال، اثر التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي في الجزائر

(دراسة قياسية للفترة من 1990 – 2015)، حيت أراد من خلال هذه الدراسة إبراز أهمية استراتيجيه التنويع في تحقيق مستويات عالية للنمو الاقتصادي في الجزائر التي تعتمد اعتمادا كليا على قطاع المحروقات كإيراد في خطر عدم استقرار في ظل انهيار أسعار النفط .وفي المقابل أتبت نتائج إن العلاقة بين مؤشر التنويع والنمو الاقتصادي عكسية في الآجل الطويل ألان كلما زاد مؤشر التنويع فانه يعني انخفاض في درجة التنويع. وينعكس سلبيا على معدلات النمو، وبذلك تكون علاقة بين تنوع والنمو طردية. ولكنها ضعيفة وذلك يرجع لعدم تفعيل قطاعات مختلفة وتشابكها في ما بينها للمساهمة في النتائج الحلي الإجمالي

ثانيا: إستراتيجية التنويع الاقتصادي الوطني في ظل الأزمة النفطية، تيطوم ايمن، سعادة السعيد ، دراسة حالة الجزائر، تمحورت إشكالية الدراسة حول ماهي استراتيجية تنويع الاقتصاد الوطني في ظل الأزمة النفطية وانخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية؟ وماهي الحلول الممكنة والمتاحة لمواجهة تقلبات أسعار النفط والتخلص من تبعية النفطية؟

أفادت نتائج الدراسة بان الجزائر او أي بلد ريعي ان يفكر في تفعيل استراتيجيه تنموية بديلة لقطاع المحروقات لتحقيق التنويع الاقتصادي وعلى الجزائر بذل مجهود في استغلال وتطوير الطاقات المتجددة، وتخفيض مبالغ معتبرة لتشجيع الاستثمار في مجال

[1] بللعما اسماء ، بن عبد الفتاح دحمان. **استراتيجية التنويع الاقتصادي في الجزائر على ضوء التجارب الدولية**، مرجع سبق ذكر، ص 334.

ثالثا: زهير عماري ،رفيق سعدوي، عنتر بونياره، "اتر مؤشر التنويع الاقتصادي على النمو خارج قطاع المحروقات باستخدام نموذج ARDL للفترة (1980- 2019) حالة الجزائر مع الإشارة الى التنويع النرويج، مجلة الدراسات العدد الاقتصادي، مجلد 12، العدد 1 (2021)، حيث أراد الباحتين الى تقسيم جهود الجزائر في تحقيق التنويع الاقتصادي، و إبراز اثر مؤشرات التنويع على النمو خارج المحروقات .حيت بينت دراسة القياسية على أجود علاقة على المدى الطويل بالنسبة للعمالة بينما مؤشر رأسمال والتنويع الاقتصادي وليس لهما اثر على النمو الاقتصادي خارج المحروقات. اما على مدى قصير الأجل أن مؤسسة التنويع يؤثر على النمو خارج قطاع المحروقات.

رابعا:سعود غالي صبر، اثر تنويع نشاط القطاعات الاقتصادية على النمو الاقتصادي في العراق من (1980- 2017) مجلة العربية للإدارة، مجلد 41، العدد2، يونيو 2021 حيث تمحورت إشكالية الدراسة حول معرفة دور القطاعات الاقتصادية الرئيسية في تحقيق النمو الاقتصادي في العراق ومدى إتباعها سياسة التنويع الاقتصادي حيث بينت الدراسة النظرية أن الاقتصاد العراقي يعاني اختلالات هيكلية بسبب الاعتماد المفرط على الصناعات الاستخراجية وبذات النفط وحسب الدراسة القياسية تشير إلى أن تأثير القطاع النفطي على النمو الاقتصادي أعلى بكثير من قطاعات الأخرى، وعليه يمكن الاستفادة من عائدات القطاع النفطي في تحقيق تنمية وتنويع، والتوزيع الاستثمار في قطاعات الأخرى في المدى الطويل.

المطلب الثاني :الدراسات الأجنبية

أولا:

GodwimEssamgEsu. UbamgUdomwor. EsonomicDiversifictiom and Economic Grith;Evidence from Nigeria VOL.6.INO.16. 2015

هدفت الدراسة للإجابة على المشكل المفروضة في دولة نيجيريا، إلى أي مدي يمكن ان تكسب نيجيريا من تنويع في اقتصادها. الدراسة القياسية ثم فيها استخدام معامل تصحيح الخطأ " ECM" ومعرفة

مدى قدرة نيجريا على تحقيق مكاسب مستدامة على الآجلين الطويل و القصير بواسطة هذا آلية ومن خلال هذا الدراسة توصل الباحتين إلى:

- أن إهمال قطاع صادرات خارج محروقات التي يمكن أن تساهم في تنويع قاعدة الواردات النيجرية.
- اعتماد على النفط كصادرات ذات عائد وعدم استغلال أرباح في التنمية الاقتصادية.
- وإضافة الدراسة إلى العمالة في دولة نيجرية متوفرة، هما مما يشير إلى العمل في الاتجاه الايجابي.

ثانيا:

Evidemce of Coimtegratuonqnd Tourism amdecomomic growth in Algeia .Rachid Algiers Chonkri and Satour ysis/Bemzarour. Cousqlamal umiversity3

هدفت هذه الدراسة القياسية باستخدام برنامج EVIEWS إلى إظهار العلاقة بين التنويع الصادرات و النمو الاقتصادي باستخدام" ARDL" وشملت هذه الدراسة المتغيرات التالية:

الناتج المحلي الإجمالي مشار اليه بحرف "ص"

رأس المال الثابت المشار اليه بحرف "ك"

متغير JHH و NPX حيث توصلت إلى النتائج التالية بعد دراسة علاقة بين متغيرات إلى ان علاقة كانت ايجابية وهامة بالنمو الاقتصادي في تونس.

متغير التنويع الصادرات اظهر في النتائج الدراسة أن تصبح الدولة التونسية اكبر كفاءة في عملية تنويع الصادرات (منتجات التصدير) وكذلك أظهرت النتائج بواسطة قراءة المخرجات أن الزيادة في عدد السلع و خدمات المصدرة قد ساهمت بطرية ايجابية وهامة في النمو الاقتصادي.

ثالثا: Amar AhmadovK. PohiticalDetmimants of Econonic: Natueral Resource – Rich Developimg Diverificatiomim Cou;tries.May4.2012

هدفت هده الدراسة إلى فهم سبب تمكن بعض البلدان النامية الغنية بالموارد الطبيعية من تنويع اقتصادها وفشل بعضها رغم تقارب حيت اعتد الباحث في هذه الدراسة مجموعة من المتغيرات ومؤشرات، اعتماد على مقياس التنويع الاقتصادي بمؤشر JHH لتركيز الصادرات.

توصل الدراسة إلى أن الاعتماد على البترول هو عاتق قوى أمام التنويع القدرة التنفسية للمشاركة و احتكاك لها تأثير ايجابي وقوى على التنويع الاقتصادي.

رابعا: دراسة Heiko Hesse(**2008**) **المعنونة ب** Export Diversificaton and EconomicGrowth، هدفت هذه الورقة البحثية إلى تبيان أهمية تنويع الصادرات في زيادة النمو الاقتصادي للدولة النامية، وكذا مساعدتها على التغلب على عدم الاستقرار أو الأثر السلبي لمعادلات التبادل التجاري، بحيث قام الباحث بتقديم نموذج البسط للنمو سولوSolow من أجل معرفة العلاقة بين تنويع الصادرات والدخل الفردي، ولقد توصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة سلبية بين كل من المتغيرات مع معامل ارتباط أكثر من 0.51(2008، Hesse).

المطلب الثالث :أوجه الاختلاف بين الدراسة الحالية و الدراسات السابقة

الدراسة	اوجه التشابه	اوجه الاختلاف
دراسة "قابوش فريال" 2015	تتشابه دراستنا مع هذه الدراسة من حيت : - **المتغير التابع** GDP. - **حدود المكانية:** دراسة حالة الاقتصاد الجزائر. - استخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية ARDL	يكمن الاختلاف بين الدراستين من :في **الحدود الزمنية** دراسة السابقة سنة 1995-2015 أما الدراسة الحالية 1990-2020 - النموذج المستخدم OLS. - استخدامARDL نموذج الانحدار الذاتي

الدراسة	اوجه التشابه	اوجه الاختلاف
دراسة "تيطوم ايمن و سعادة السعيد" 2016	تتشابه دراستنا مع هذه الدراسة من حيت: - **حدود المكانية:** - دراسة حالة الاقتصاد الجزائر. - **النتائج:** دراستين إفادة حول تفعيل إستراتجية التنموية بديلة لقطاع محروقات	يكمن الاختلاف بين الدراستين من: - **حدود الزمنية**.دراسة سابقة 2016 أما الحالية 1990-2020 - **نوع الدراسة:** - دراسة حالة بينما الدراسة الحالية دراسة قياسية

الدراسة	أوجه التشابه	أوجه الاختلاف
دراسة "زهير عماري و رفيق سعدوي و عنتر بونياره" 2019	تتشابه دراستنا مع هذه الدراسة من حيت: - **المتغير التابع** GDP. - استخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوة الزمنية ARDL في دراسة الحالية و دراسة السابقة. - نوع دراسة قياسية لكل من دراسة الحالية والدراسة السابقة .	يكمن الاختلاف بين الدراستين من: - **الفترة الزمنية** (1980- 2019).

الدراسة	أوجه التشابه	أوجه الاختلاف
دراسة "سعود غالي صبر" 2017	تتشابه دراستنا مع هذه الدراسة من حيث: **نوع الدراسة :** - دراسة قياسية. **النتائج:** - تأثير قطاع النفطي على النمو الاقتصادي في دراسة سابقة وفي الدراسة الحالية. - التكامل المشترك ونموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية ARDL.	يكمن الاختلاف بين الدراستين من: **حدود الزمنية:** - (1980- 2017). **حدود المكانية:** - دراسة اقتصاد العراق أما دراسة الحالية فالجزائر - اختلاف في متغيرات المستقلة

دراسة	أوجه التشابه	أوجه الاختلاف
" Amar Hhmadovدراسة 2012	**نتائج الدراسة** : في الدراسة السابقة والحالية -الاعتماد على البترول هو العائق أمام التنويع الاقتصادي	-**حدود المكانية** :مجموعة من دولة وخاصة النامية منها **-حدود الزمنية:** في الدراسة السابقة 4ماي 2012 أما الدراسة الحالية 1990-2020

الدراسة	أوجه التشابه	أوجه الاختلاف
دراسة "Heika Hesse" 2018	**المتغير التابع :** لدراسة السابقة والدراسة الحالية GDP والمعبر عن النمو الاقتصادي	**حدود المكانية** : مجموعة الدول النامية **حدود الزمنية** :2018 بالنسبة لدراسة السابقة اما الحالية 1990-2020

الدراسة	أوجه التشابه	أوجه الاختلاف
دراسة " Codwin Essamg& Ubamg "Udomwa 2015	**نوع الدراسة** :دراسة قياسية **أدوات الدراسة** :استخدام اختبار تصحيح الخطأECM في الدراسة السابقة والدراسة الحالية	**الحدود المكانية** :دراسة السابقة في دولة نيجيريا دراسة الحالية فالجزائر **الحدود الزمنية** :دراسة السابقة 2015 أما الحالية 1990-2020

دراسة	أوجه التشابه	أوجه الاختلاف
" Ben zarour ".choukri 2021	**متغير التابع** :GDP **المتغير المستقل**:تراكم رأس المال **أدوات الدراسة** :استخدام برنامج Eviews لدراسة السابقة والدراسة الحالية -استخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية في دراستين -**نتائج الدراسة** :في دراسة السابقة وجود علاقة عكسية بين الصادرات والنمو معبر عنه بGDP	**حدود المكانية** :دراسة سابقة في تونس أما الدراسة الخالية في الجزائر - **حدود الزمنية** :في الدراسة السابقة 2021 أما الدراسة الحالية 2020

خلاصة الفصل:

تطرقنا من خلال الفصل الأول إلى مفاهيم حول التنويع الاقتصادي والنمو، جاءت النظريات المفسرة لنمو الاقتصادي، فنظرية الميزة النسبية لدفيد ريكارد التي تؤكد أن التخصص عاملا محفزا لزيادة النمو الاقتصادي، من خلال هذا الفصل حاولنا إظهار العلاقة التأثيرية بين التنويع الاقتصادي والنمو الاقتصادي.

الفصل الثاني: دراسة التطبيقية الأثر التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2020.

تمهيد:

المبحث الأول : واقع التنويع الاقتصادي والنمو الاقتصادي فترة 2020/1990

- **المطلب الأول:** الآليات المتبعة لتحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر.
- **المطلب الثاني:** واقع النمو الاقتصادي في الجزائر

المبحث الثاني:قياس أثر التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي فالجزائر خلال الفترة 1990-2020

- **المطلب الأول:** التحليل الاقتصادي للمتغيرات وتقدير نموذج الدراسة
- **المطلب الثاني:**النتائج ومناقشتها

خلاصة الفصل الثاني:

تمهيد:

بعد الدراسة النظرية للتنويع الاقتصادي و الدراسة النظرية للنمو الاقتصادي في الجزائر، سنحاول في هذا الفصل إظهار واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر، ثم إعطاء صورة القياسية لأثر التنويع الاقتصادي على النمو في الجزائر خلال فترة 1990- 2020 من خلال نظرية الاقتصاد القياسي وسنحاول في هذا الفصل بناء نموذج قياسي في الجزائر بالاعتماد على برنامج الإحصائيEviews.

المبحث الأول : واقع التنويع الاقتصادي والنمو الاقتصادي فترة 2020/1990

المبحث الثاني: قياس أثر التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي فالجزائر خلال الفترة 2020–1990

المبحث الأول : واقع التنويع الاقتصادي والنمو الاقتصادي فترة 2020/1990

تسعى كل دولة سواء ريعية أو غير ريعية إلى تنويع اقتصادها، حيث تختلف سياسات التنويع من بلد إلى أخر، هناك من حققت أهدافها وهناك من لم تصل بعد إلى مستوى مقبول من التنويع، سنتطرق في هذا المبحث إلى بعض الآليات التي انتهجتها الجزائر للخروج من التبعية النفطية.

المطلب الأول: الآليات المتبعة لتحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر

هناك العديد من الآليات التي انتهجتها الجزائر في سبيل تحقيق تنويع اقتصادي و الخروج من تبعية قطاع المحروقات في ظل انهيار أسعار النفط من أهمها ما يلي:

الفرع الأول: إجراءات ترقية الصادرات خارج المحروقات:

إن ترقية الصادرات خارج المحروقات تبقى من التحديات الكبرى التي تواجهها السلطات العمومية الجزائرية، ولهذا الغرض عملت هده السلطات على تسطير مجموعة من الاستراتيجيات التي من شانها أن تساهم في النهوض بهذا القطاع، فهذا التفكير الجيد كان نتيجة الأزمة البترولية لعام 1986 أين انخفض سعر البترول إلى ادني مستوى له مما اجبر السلطات بان تهتم بتحسين أداء الاقتصاد الوطني في إطار محدد ألا و هو القطاع غير النفطي.[1]

1 إستراتيجية تحرير التجارة الخارجية: عملت الحكومة على تحرير هذا القطاع بصفة تدريجية في إطار برنامج يسمى بالتعديل الهيكلي سنة 1989، حمل في طياته سلسلة من التدابير تمثلت في :

- ✓ تخفيض عجز الميزانية: في البداية يمكن ان يتحقق هذا الخفض عن طريق تقليص الإنفاق العام بما في ذلك الإعانات.
- ✓ تحسين الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية العامة
- ✓ إعادة النظر في سياسة الدعم وتحديد الأسعار.
- ✓ التحرير التدريجي للتجارة الخارجية.

[1] قابوش فريال، **اثار التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي في الجزائرخلال الفترة (1990–2015)** مرجع سبق ذكره، ص46.

ومن اجل تفعيل عملية تنفيذ تدابير برنامج التعديل الهيكلي عملت الحكومة على اتخاذ مجموعة إجراءات تمثلت في :

- ✓ القانون رقم 89-12 المتعلق بنظام السعار، يخضع لعدة مقاييس أبرزها حالة العرض و الطلب.
- ✓ القانون رقم 90-16 المتعلقة بقانون المالية التكميلي لسنة 1990 و ذلك من خلال: تبني نظام الوكلاء المعتمدين و تجار الجملة، والسماح للوكلاء المعتمدين و تجار المقيدة داخل التراب الوطني باستيراد البضائع من اجل إعادة بيعها على حالها مع إعفائهم من إجراءات مراقبة التجارية الخارجية و الصرف.
- ✓ المرسوم التنفيذي 37/91 المتعلقة بشروط التدخل في مجال التجارة الخارجية، عمل على تحرير التجارة الخارجية بصورة فعلية على حساب الترخيصات و التدخلات الإدارية.
- ✓ إعادة جدولة الديون.
- ✓ إلغاء التخصيص المركزي للموارد بالعملة الصعبة بموجب التعليمة رقم 24-20 المؤرخة في 1994/04/12.

وبالتالي إستراتيجية تحرير التجارة الخارجية التي اعتمدتها الجزائر تكشف لنا عن نية الحكومة في تبني مبادئ و قواعد اقتصاد السوق، حيث عملت جاهدة على الخروج من منهج الاحتكار الممارس على التجارة الخارجية إلى منهج حر يخضع لضوابط السوق.

2 سياسة سعر الصرف: شهد نظام الصرف في الجزائر منذ سنة 1986 تعديلات عديدة، تزامنت أغلبيتها مع الإصلاحات الاقتصادية، وكان الهدف منها عطاء القيمة الحقيقية والداخلية و الخارجية للدينار الجزائري قبل هذه التعديلات أدى الى عجز الحساب الجاري الخارجي للدولة، وقد كان من وراء هذه التعديلات هو القضاء على هذا الحجز طريق ترقية الصادرات خارج المحروقات و تقليل من الواردات عن طريق سعر حقيقي لقيمة الدينار يتناسب وهذا الهدف.

3 الإجراءات الجبائية: قامت السلطات باصطلاح النظام الجبائي وترشيد معدل الضريبة لتخفيف العبء الضريبي خارج قطاع النفط ولتطبيق الوعاء الضريبي على التجارة الخارجية، وذلك من خلال

إعفاء كلي أو جزئي على الصادرات من الضريبة على أرباح الشركات أو الضريبة على القيمة المضافة أو الضريبة على النشاط المهني.

4 الإجراءات الجمركية: اتبعت الجزائر سياسة لدعم الصادرات على المستوى الداخلي ترمي إلى تصدير المنتجات الوطنية بأسعار تنافسية، من خلال الإعفاء من الحقوق و الرسوم الجمركية في إطار حوافز الأنظمة الجمركية التي يستفيد منها المصدرون.

الفرع الثاني: إجراءات متعلقة بالاستثمار

اعتبرت الجزائر إن الإعداد لفترة ما بعد النفط، بناء اقتصاد إنتاجي لابد إن يتم من خلال وتيرة من الإصلاحات و الخيارات تتمثل في :

1/ إجراءات الاستثمارات الأجنبية المباشرة: أفرزت العولمة و التقدم التكنولوجي الكثير من التغيرات على الصعيد الدولي، كان أهمها الاستثمار الأجنبي المباشر، واهم الإجراءات التي قامت بها الجزائر لتشجيع الاستثمار الأجنبي نذكر:

1.1/ إصدار قانون النقد والقرض في 1990: دعا قويا باتجاه تحرير التجارة الخارجية وحرية تنقل رؤوس الأموال لتنويل المشاريع الاقتصادية، وترخيص الغير مقيمين بتحويل رؤوس أموالهم إلى الجزائر.

1.2/ قانون تطوير مناخ الاستثمار والياته لسنة 2001: الجديد في هذا القانون هو تطوير مفهوم الاستثمار ليشمل عمليات الخوصصة بالإضافة إلى إنشاء شباك موحد على شكل وكالة وطنية لتطوير الاستثمارANDI.

2/ تشجيع القطاع الخاص:افرد المشرع الجزائري في إطار ترقية الاستثمار لمتعاملي القطاع الخاص امتيازات مختلفة عينية وجبائية ومالية لحثهم على المساهمة في التنمية الوطنية، نوضحها في الآتي:

2.1/ امتيازات عينية: ترتبط بالعقار الصناعي والتجهيزات والماد الأولية، فالمستثمر الخاص الذي تم قبول مشروعه الإنتاجي من قبل الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار، تمنح له مساحة أرضية لإقامة مصنعة أو وحدته الإنتاجية، مع إمكانية استفادته من التجهيزات و المواد الأولية طريق الغرفة الوطنية للتجارة.

2.2/ امتيازات جبائية: بغرض تخفيض الضغط الضريبي على القطاع الإنتاجي، ولأجل تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار، فقد قدمت له امتيازات جبائية مختلفة تتضمن إعفاءات كلية أو جزائية من الضرائب والرسوم شبه الجبائية.

2.3/ الامتيازات المالية: وتقترن بالتخفيض في معدل الفائدة على القروض البنكية الممنوحة لتجسيد المشاريع الاستثمارية الخاصة.

3/ تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: شهد قطاع (م ص م) في الجزائر وتيرة نمو متسارعة نتيجة لانتهاج اقتصاد السوق الذي يقوم على القطاع الخاص و التي تعتبر ا لم ص و القاعدة الأساسية له، كما إن الدولة أولت أهمية كبيرة لهذا القطاع بالنظر إلى مساهمته المعتبرة في مختلف النواحي الاقتصادية و الاجتماعية، وتجلت هذه الأهمية في استحداث واعتماد برنامج لدعم و ترقية هذه المؤسسات مما أدى الى حدوث زيادة ملحوظة في عدد هذه المؤسسات.

اختلفت التعريفات المعطاة للم ص م و ذلك لاختلاف المعايير التي تقوم عليها هذه التعاريف و يمكن تلخيص تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب التشريع الجزائري في الجدول التالي:

الجدول رقم (1-1): تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

معيار التصنيف نوع المؤسسة	عدد العمال (عامل)	رقم الأعمال (دينار)	الحصيلة السنوية مجموع الميزانية(دينار)	الاستقلالية
مؤسسة مصغرة	من 01الى 09	اقل من 20مليوم	اقلمن 10ملايين	مؤسسة تمتاز بالاستقلالية
مؤسسة مصغرة	من 10الى94	اقلمن 200مليون	اقلمن 100مليون	
مؤسسة متوسطة	من 50الى 250	200-02مليار	100-500مليون	

المصدر :من اعداد الطالبة

المطلب الثاني: واقع النمو الاقتصادي في الجزائر

لقد عرفت الجزائر تطورات هامة وعديدة طرأت على اقتصادها من مرحلة الاقتصاد المخطط مركزها إلى مرحلة الانتقال نحو اقتصاد السوق، هذه العملية ميزتها جملة من الإصلاحات الاقتصادية وذلك بسعي المؤسسات النقدية والمالية الدولية في إطار تطبيق برامج التعديل الهيكلي.

الفرع أولا: برامج الاستقرار الاقتصادي المطبقة خلال الفترة 1989-1995:

طبقت معظم البلدان النامية سياسات التصحيح الهيكلي كشرط ضروري للحصول على التمويل اللازم من الهيئتين الماليتين وذلك لمعالجة اختلال التوازن الذي يرجع إلى تشوهات في السياسة الاقتصادية العاجزة عن مواجهة الصدمات الداخلية، ومن إجراءات السياسة التنموية التي يتضمنها برنامج التصحيح الهيكلي ما يلي:

1. برنامج الاستعداد الائتماني الأول: من 31ماي 1989الى 30ماي 1990:[1]

في ضوء الأزمة التي واجهت الجزائر في أواخر الثمانينات وزيادة المديونية الخارجية، لجأت الجزائر إلى هيئة صندوق النقد الدولي حاملة رسالة النية والرضوخ للمبادئ العامة للصندوق مع علمها لصعوبة شروطه، سمح هذا الاتفاق بتحسين الوضعية الاقتصادية للجزائر سنة 1989،حيث ارتفعت الصادرات بنسبة 19٪ عما كانت عليه سنة 1988، كما أن الإنتاج الداخلي الخام ارتفع هو الآخر بنسبة 2.9٪ سنة 1989 أين انخفض سنة 1988 بنسبة 3.8٪، و هذا يدل على أن الجزائر استرجعت عملية النمو خلال هذه الفترة.

2. برنامج الاعتماد الائتماني الثاني: من 3 جوان 1991الى 30 مارس 1992:[2]

لجأت الجزائر إلى صندوق النقد الدولي مرة أخرى للحصول على الأموال الكافية لمواصلة سلسلة الإصلاحات الاقتصادية من اجل إيجاد التوازنات على المستوى الكلي، وعلية توصلت الجزائر إلى اتفاقية

[1] معط الله امال، **اثار السياسات المالية على النمو الاقتصادي** ، مرجع سبق ذكره، ص236.

[2] نفس المرجع، ص237.

ثاني حيث تم تحرير رسالة النية في 21 ابريل 1991، واتفقت معه على بعض الإجراءات يمكن تلخيصها في ما يلي:

- ✓ إصلاح المنظومة المالية بما فيها إصلاح النظام الضريبي و الجمركي و الاستقلالية المالية للبنك المركزي.
- ✓ تخفيض قيمة سعر الصرف و إعادة الاعتبار للدينار الجزائري.
- ✓ تحرير التجارة الخارجية و كذلك الداخلية و العمل على رفع صادرات النفط.
- ✓ تشجيع أنواع الادخار و التخفيض من الاستهلاك تحرير أسعار السلع والخدمات والحد من تدخل الدولة والضبط عملية دعم السلع الواسعة الاستهلاك بتقليل الإعانات.

وقد تحققت خلال هذه الفترة النتائج التالية:

- انخفاض المديونية الخارجية من 28.379٪ مليار دولار سنة 1990 إلى 27.67٪مليار دولار سنة 1991 ثم إلى 26.7 ٪ مليار دولار سنة 1992، مع ارتفاع نسبة خدمة الدين، حيث انتقلت من 73.9٪ سنة 1991 إلى 76.5٪سنة 1992.
- تحقيق فائض في الميزان التجاري و الذي بلغ 4.70مليار دولار حيث قدرت الصادرات ب 12.73مليار دولار و الواردات ب 8.3 مليار دولار.

ولكن مع حلول سنة 1993، سجل رصيد الخزينة عجزا قدر ب 100مليار دج، أي بنسبة7.4٪ من إجمالي الناتج الداخلي و يعود ذلك إلى قرار الحكومة الجزائرية برفع أجور ورواتب العمال في سبتمبر 1991، وكذلك إلى المساعدات الممنوحة إلى فئة الشبكة الاجتماعية ابتداء من فيفري سنة 1992، وهذا إضافة إلى انخفاض الإيرادات بسبب انهيار أسعار النفط حيث انخفض سعر البترول الخام من 21.07 دولار للبرميل سنة 1992 إلى 17.65 دولار سنة 1993 مع ارتفاع سعر الصرف حيث ارتفع سعر الدولار من معدل 21.82 دينار إلى 23.25 دينار لنفس الفترة.

وبالتالي، عاشت الجزائر خلال هذه الفترة وضعا اقتصاديا واجتماعيا جعلها في حاجة الى تمويلات جديدة، والتي وافق عليها صندوق النقد الدولي في شكل برنامج آخر.

3. برامج التثبيت افريل 1994 الى مارس 1995:

تهدف هذه السياسة الى تحقيق طالب اسمي يكافئ قيمة الناتج المحلي و صافي تدفق رؤوس الأموال من الخارج، وضمان النمو المتكافئ بالنسبة للعرض والطلب، تهدف هذه السياسة الى تحقيق استقرار الأسعار و توازن ميزان المدفوعات في أن واحد.

الفرع الثاني: برنامج التصحيح الهيكلي 1995– 1998:

التصحيح الهيكلي في الجزائر ضرورة حتمية ناتجة عن الوضعية المتدهورة للاقتصاد الوطني، وخاصة أن المعالجات الجزئية المتتالية منذ الثمانينات لم تأتي بأي نتيجة، تم الاجتماع على ضرورة

المعالجة الجذرية لكافة المشاكل التي يعانيها الاقتصاد الوطني لذلك فان برنامج التصحيح الهيكلي هو تجسيد لإجراءات مسطرة من اجل انعاش الاقتصاد و الانتقال الى اقتصاد السوق .

1 أهداف برنامج التصيح الهيكلي:

ركز البرنامج عل تحقيق ما يلي:

- ✓ تحقيق نمو خارج المحروقات على الأقل 5٪ و على مدار ثلاث سنوات مقبلة، و هذا النمو مشروط بمتابعة خلق مناصب شغل.
- ✓ تحقيق الاستقرار المالي.
- ✓ التحرير التدريجي للتجارة الخارجية، وتحرير الأسعار والغاء الدعم على بعض السلع .
- ✓ التحكم في التضخم.
- ✓ الشروع في الخوصصة من خلال وضع اطار تشريعي.
- ✓ تحقيق توازن ميزان المدفوعات.
- ✓ تشجيع القطاع الانتاجي.

2 نتائج برنامج التصحيح الهيكلي:

تميز سيرورة الاصلاح الاقتصادي بعدة سمات ايجابية تتمثل في:

- ✓ بالنسبة للنمو الاقتصادي كانت النتائج ايجابية، ويعود الفصل بشكل رئيسي الى قطاع المحروقات، الفلاحة وبدرجة اقل من قطاع البناء و الأشغال العمومية و الري.
- ✓ تحقيق فائض في الميزانية بلغ 3٪ من اجمالي الانتاج الخام سنة 1996، 1.3٪ في سنة 1997، مع تخفيف عجز يقدر ب 1.4٪ في سنة 1995، ويعود الفضل في ذلك الى الارتفاع النسبي في أسعار البترول.
- ✓ انخفاض معدلات التضخم وذلك راجع للتعديلات التي مست أسعار بعض السلع المدعمة، و انخفاض قيمة العملة الوطنية.
- ✓ ارتفاع الايرادات، بالإضافة الى تحسين ميزان العمليات الجارية.

الفرع الثالث: مضمون برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001 – 2004:

برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي يمتد من الفترة 2001- 2004 يعد برنامج ثلاثي خصص له غلاف مالي أولي بمبلغ 525 مليار دينار. جاء هذا البرنامج من اجل النهوض بالاقتصاد الجزائري من جهة وليؤكد من جهة ثانية التزام الجزائر بتهيئة المحط الملائم والمناسب لاندماجها في الاقتصاد العالمي، ويبرز ذلك جليا من خلال الأهداف المسطرة لهذا البرنامج و المتمثلة أساسا في مكافحة الفقر، خلق مناصب عمل وضمان التوازن الجهوي وإحياء الفضاء الإقليمي.

وعمل البرنامج في تحقيق الأهداف السابقة الذكر على الجوانب التالية:

- ✓ دعم النشاطات الإنتاجية على رأسها الفلاحية،الصيد و الموارد المائية من خلال العمل على تكثيف الإنتاج لفلاحي خاصة المواد واسعة الاستهلاك والسعي لترقية صادرات المنتجات الفلاحية، و كذا العمل على استغلال الموارد المائية على طول الساحل الجزائري.

- ✓ ركز البرنامج على توفير متطلبات تحقيق التنمية المحلية من خلال تشجيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة باعتبارها دعامة رئيسية لتحقيقها من خلال قدرتها على الجمع بين التنمية الاقتصادية و الاجتماعية.
- ✓ تعزيز الخدمات العامة وتحسين الإطار المعيشي من خلال غلاف مالي قدره 210.5 مليون دينار موزعة على تهيئة التجهيزات الهيكلية للعمران، وإعادة إحياء الفضاءات الريفية في الجبال، الهضاب العليا والواحات.
- ✓ كما اهتم البرنامج بالمنشات القاعدية، عمل على تقوية الخدمات العمومية وتحسين الظروف المعيشية وتنمية الموارد البشرية.

الفرع الرابع:البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005– 2009:[1]

جاء هذا البرنامج في إطار مواصلة وتيرة المشاريع التي سبق إقرارها و تنفيذها مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة 2001– 2004، و ذلك بعد تحسين الوضعية المالية للجزائر نتيجة ارتفاع أسعار النفط سنة 2004 ليصل إلى حدود 38.5 دولار، مما نتج عنه تراكم احتياطي الصرف الى ما يقارب 43.1 مليار دج في السنة ذاتها، ومع تزايد التفاؤل بخصوص المداخيل المتوقعة تحصيلها والوضعية المالية المستقبلية للدولة، اقر هذا البرنامج الذي اعتبر قويا لعجلة الاقتصاد ولخلق ديناميكية نشاط في الجزائر، جاء هذا البرنامج لتحقيق جملة من الأهداف منها:

- ✓ تحديث وتسريع الخدمات العامة .
- ✓ تحسين مستوى معيشية الأفراد .
- ✓ تطوير الموارد البشرية والبني التحتية .
- ✓ رفع معدلات النمو الاقتصادي.

[1] بودخدخ كريم، **اتجاه السياسات الاقتصادية في تحقيق النمو الاقتصادي: بين الطلب او تطوير العرض دراسة حالة الجزائر 2001–2014**، اطروحة دكتوراه علوم التسيير، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر 3، ص 208.

الفرع الخامس: برنامج تطوير النمو الاقتصادي 2010–2014:اتجاه السياسة

جاء في إطار الاستمرار في تطبيق سياستها الاقتصادية المركزية على دعم الطلب الكلي التي شرعت فيها منذ سنة 2001، اعتبر استكمالا لما جاء به البرنامج التكميلي لدهم النمو، قدرت قيمته الإجمالية بما يقارب 21214 مليار دج أي ما يعادل تقريبا حوالي 286 مليار دولار للفترة 2001- 2014.

هدفه الأساسي الاستمرار في دعم النمو الاقتصادي، هو يشمل شقين اثنين هما:

- ✓ استكمال المشاريع الكبرى الجاري انجازها على الخصوص في قطاع السكة الحديدية و الطرق و المياه بمبلغ 9700 مليار دج.
- ✓ إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11.534 مليار دج.

نتائجه:

- ✓ في العموم يمكن القول انه تم تسجيل انطلاق غالبية المشاريع، خاصة تلك المتعلقة بالمحاور الأساسية للبرنامج ذات العلاقة بتطوير المنشات القاعدية و تحسين الخدمة العمومية، الصحة و التعليم ... الخ.
- ✓ استمرار انخفاض معدلات البطالة مع تسجيل سيطرة مساهمة قطاع المحروقات في الناتج المحلي الإجمالي.

الفرع السادس: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001–2004:

قررت الحكومة الجزائرية في ابريل 2001 وضع برنامج لتدعيم الإنعاش الاقتصادي، وقد خصص لإنجاز هذا البرنامج أهم غلاف مالي منذ الاستقلال حيث بلغ 525 مليار دج (8مليار دولار) وجه أساسا للقطاعات الرئيسية.

أهداف برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي :

- ✓ دعم النشاطات المنتجة للقيمة مضافة و مناصب شغل عند طريق رفع مستوى استغلال في قطاع الفلاحي.
- ✓ تهيئة وانجاز هياكل قاعدية تسمح بإعادة بعث نشاطات الاقتصادية وتغطية الاحتياجات.

- ✓ تنمية الموارد البشرية.

الهدف الأساسي لسياسة الإنعاش الاقتصادي يتمثل في رفع معدل نمو الناتج الداخلي الخاص وتخفيض معدلات بطالة.

الفرع السابع: البرنامج التكميلي لدعم النمو2005– 2009:

إن برنامج تكميلي لدعم النمو الموافقة عليه بموجب قانون التكميلي لسنة 2005 حسب، المادة 27 التي تنص على ما يلي:

ينتج في كتابات الخزينة حساب تخصيص خاص رقمه 120- 3.2 وعنوانه حساب تسيير عمليات الاستثمارات العمومية المسجلة بعنوان برنامج تكميلي لدعم الإنعاش، وقد خصص مبلغ 4227 مليار دج.

أهداف هذا البرنامج هي:

- ✓ استكمال الإطار التحفيزي بالاستثمار عن طريق إصدار نصوص تنظيمية من شانها ان تتم قانون الاستثمار وتطوير التدابير الكفيلة بتسهيل الاستثمار الخاص الوطني أو الأجنبي.
- ✓ مواصلة تطبيق الإدارة القضائية والمالية الوطنية مع الانفتاح العالمي سواء تعلق الأمر بتأهيل أداة الانتاج او بالصلاح المالي و المصرفي .
- ✓ انتهاج سياسة الترقية الشراكة و الخوصصة ، والحرص الشديد على تعزيز القدرات الوطنية في مجال خلق الثروات ومناصب الشغل وترقية التنافسية.
- ✓ تعزيز مهمة ضبط ومراقبة الدولة قصد محاربة الغش والمضاربة و المنافسة غير المشروعة.

الفرع الثامن:عرض وتحليل البرنامج الخماسي للتنمية 2010– 2014:

جاء هذا البرنامج لتحقيق جملة من الأهداف منها:

- ✓ دعم التنمية البشرية التي تعتبر الركيزة الاساسية للبرنامج الاقتصادي و الاجتماعي وتعزيز تماسك الامة هويتها وشخصيتها الوطنيتين.
- ✓ مكافحة البطالة من خلال استحداث ثلاث ملايين منصب شغل جديد.

- ✓ تحسين ظروف المعيشية في المناطق الريفية من خلال تحسين التزود بالماء الصالح للشرب ودفع القطاع الاشغال العمومية لفك العزلة عن كل مناطق.
- ✓ ترقية وتطوير اقتصاد المعرفة من خلال دعم البحث العلمي وتعميم التعليم، وتعميم استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال داخل المنظومة الوطنية للتعليم وفي المرافق العمومية.
- ✓ تحسين مناخ الاستثمار واتخاد تدابير اللازمة لانعاش الصناعة الاقتصادية وتطوير المحيط الاداري والمالي والقانوني للمؤسسة، ترقية الصادرات خارج المحروقات.
- ✓ الاستمرار في توسيع قاعدة السكن واعادة الاعتبار للنسيج العمراني، وتطوير الترقية العقارية والادارة الوطنية في قطاع البناء والاشغال العمومية
- ✓ مواصلة التجديد الفلاحي وتحسين الامن الغذائي للبلاء .
- ✓ تثمين الموارد الطاقوية والمناخية.
- ✓ تثمين القدرات السياحية والصناعية التقليدية.
- ✓ الحفاظ على السلم الاجتماعي في خدمة التنمية.

الفرع التاسع: برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2015– 2019:

يعتبر هذا برنامج تكميلي للبرنامج التنموية حيث غطى هذا البرنامج عمليات الاستثمار العمومية، وتتمثل أهداف هذا البرنامج الى تحقيق ما يلي:

- ✓ الحفاظ على المكاسب الاجتماعية من خلال منح الأولوية لتحسين ظروف المعيشية للسكان في قطاعات السكن، التربية، التكوين، والصحة العمومية، وربط البيوت بشبكات الماء والكهرباء و الغاز، ...الخ، وترشيد التحويلات الاجتماعية ودعم الطبقات المحرومة العاملة.
- ✓ ايلاء الاهتمام اكثر بالتنويع وتحقيق نمو الصادرات خارج قطاع المحروقات، والاهتمام بالتنمية الفلاحية والريفية.
- ✓ استحداث مناصب الشغل، ومواصلة جهد مكافحة البطالة وتشجيع الاستثمار المنتج المحدث للثروة ومناصب العمل.

✓ ايلاء عناية خاصة للتكوين ونوعية الموارد البشرية ومن خلال تشجيع وترقية تكوين الاطار واليد العاملة المؤهلة.

الفرع العاشر:نموذج النموالجديد 2016– 2030:

جاء هذا النموذج وصدق عليه في جويلية 2016، وذلك في ظل انخفاض المستمر لأسعار النفط الممول الرئيسى لبرنامج التنمية، وقدتم وضعه ضمن ثلاث مراحل الاساسية:

- ❖ مرحلة الاولي: وهي مرحلة الاقلاع من 2016- 2019 وتهدف الجزائر من خلالها الى تحسين ايرادات الجباية محلية لتغطية نفقات التسيير، وتقليص عجز موازنة وتعبئة الموارد الاضافية.
- ❖ مرحلة الثانية: وهي مرحلة الانتقال من 2020 الى 2025 هدفها تدارك الاقتصاد المحلي.
- ❖ مرحلة الثالثة: مرحلة الاستقرار من 2026الى 2030 تهدف من خلالها الى تحقيق معدل نمو سنوي خارج قطاع المحروقات يصل 6.5٪

أهدافه:

- ✓ المسار المتواصل للنمو ومضاعفة حصة الصناعة التحويلية.
- ✓ عصرنة القطاع الفلاحي.
- ✓ الانتقال الطاقوي تنويع الصادرات.

وتتحقق هذه الاهداف ضمن خطوط تتوزع كالتالي:

- تنويع صناعي يرتكز على دعم الاستثمار المنتج.
- تامين الموارد الطاقوية وتنويعها.
- الانتشار الاقليمي للتنمية الصناعية، مع اعداد خريطة اقليمية للاستثمارات.
- توفير شروط تطوير الصادرات خارج محروقات واقامة مجلس وطني استشاري من اجل ترقية الصادرات، والتشجيع على انشاء مؤسسات مصدرة ودعم الصادرات الناشئة.

المبحث الثاني:قياس أثر التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي فالجزائر خلال الفترة 1990–2020

المطلب الأول: التحليل الاقتصادي للمتغيرات وتقدير نموذج الدراسة

سيتم التطرق في هدا المطلب الي تعريف وتحليل المتغير التابع والدي يتمثل في نمو الناتج المحلي الإجمالي،وكذا المتغيرات المستقلة التي تتمثل في الانتاجية،مخزون راس المال،سعر برميل البترول صادرات محروقات،صادرات خارج قطاع المحروقات.

الفرع الأول: تعريف متغيرات الدراسة

أولا: الإنتاجيةpor :تعني كمية الإنتاج بالنسبة لكل عنصر من عناصر الإنتاج،في الحقيقة إن الإنتاجية بهذا المفهوم ماهية إلا مقياس لمدى كفاءة التي تتمتع بها الوحدة الاقتصادية في عملية تحويل المدخلات المختلفة من عمل وموارد .....الخ إلى مخرجات تتمثل في منتجات أو خدمات فزيادة الإنتاجية تعني الحصول على نفس كمية ونوعية المنتجات ولكن بتكاليف إجمالية اقل.[1]

ثانيا :مخزون رأس المالinv:يعرف مخزون رأس المال القيمة جميع الأصول الثابتة التي لا تزال تستخدم في بداية الفترة المحاسبة،بأسعار الشراء الفعلية أو مقدرة الأصول من نفس النوع،بغض النظر عن إعمال الأصول في نظام المحاسبة البيئية والاقتصادية المتكاملة،يعرف مخزون رأس المال بأنه قيمة الأصول الثابتة .[2]

ثالثا: صادرات محروقاتxoil :هي البضائع والخدمات النفطية المنتجة من الطرف الدول الغنية بهده المادة الإستراتيجية،إما تكون في شكلها الخام أو على شكل منتجات نهائية يتم شراءها من طرف المستوردين المقيمين في بلد أخر ويكون ذلك بإتباع إستراتيجية الاتفاقيات التجارية،حيث إن صادرات النفطية تعد موردا عائدا يكون له دورا في تمويل المشاريع وإعادة التوازن للميزان التجاري .

---

[1] وجيد عبد الرسول العلي، **الانتاجية (مفهومها، قياسها، العوامل المؤثرة فيها)**، دار الطليعة للطباعة و النشر، الطبعة الاولى، بيروت، ص15.

[2] https://www.unescwa.org

رابعا: صادرات خارج قطاع المحروقاتx : تعرف بأنها مبيعات منتجات الوطنية من السلع والخدمات خارج قطاع المحروقات إي السلع النفطية في الأسواق الخارجية للحصول علة مدا خيل بالعملة الصعبة الأزمة لتمويل المشاريع التنمية الاقتصادية في البلد ولدفع ثمن الواردات من مستلزمات الإنتاج الضروري للنشاط الاقتصادي،كما إن صادرات خارج قطاع محروقات يساهم في الدورة الاقتصادية وتغيراتها الايجابية تحرر زيادة في الدخل الوطني والعمالة،كما أنها تمن للحصول على الواردات الضرورية للنشاط الاقتصادي.[1]

خامسا: سعر برميل البترولpoil: يعرف على أنه قيمة المادة أو السلعة البترولية يعبر عنها بالنقد خلال فترة زمنية محددة وتحت تأثير مجموعة عوامل اقتصادية،اجتماعيه سياسية و مناخية ....الخ

لقد تطور السعر البترولي منذ اكتشافه تجاريا بتطور السوق البترولية، حيث كان في البداية يحدد عند أبار النفط، ليتحدد بعدها في الموانئ، ثم تحول إلى سعر احتكاري وذلك نتيجة احتكار شركات قليلة السوق البترولية التي سعت إلى تعظيم إرباحها،ثم تحول إلى سعر تنافسي يخضع لقوى الطلب و العرض.

وأكبر الدول المنتجة للنفط هي : المملكة العربية السعودية " عضو أوبك "، الولايات المتحّدة ، روسيا ، إيران " عضو أوبك" ، المكسيك الصين ،كندا ، الإمارات العربية المتحّدة "عضو أوبك " ، فنزويلا " عضو أوبك المملكة المتحّدة ، الكويت"عضو أوبك " ، نيجيريا "عضو اوبك".[2]

سادسا :نصيب الفرد من الدخل الوطني GDP:مؤشر يقيس متوسط الدخل الفردي المواطنين والمقيمين في الدولة ويشمل الدخل القومي الإجمالي قيمة جميع الخدمات و المنتجات التي تم إنتاجها داخل الدولة أي إنتاج المحلي في سنة معينة بالإضافة إلي صافي الواردات من دولة أخرى (مثل الأرباح الأسهم والفوائد)[3]

[1] من اعداد اطالبة

[2] بن سعدة عبد الحليم .كبير مولود.بوعلاقة العيد 2020.اثر تقلبات اسعار البترول على الانفاق العام كمحرك رئيسي للنمو الاقتصادي في المدي البعيد في الجزائر.مجلد4.العدد2

[3] http://www.vision2021 .as

الفرع الثاني: تحليل المتغيرات

اولا :

الشكل رقم (1–1.) يمثل منحنى بياني يوضح تطور نمو الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر خلال الفترة 2020_1990

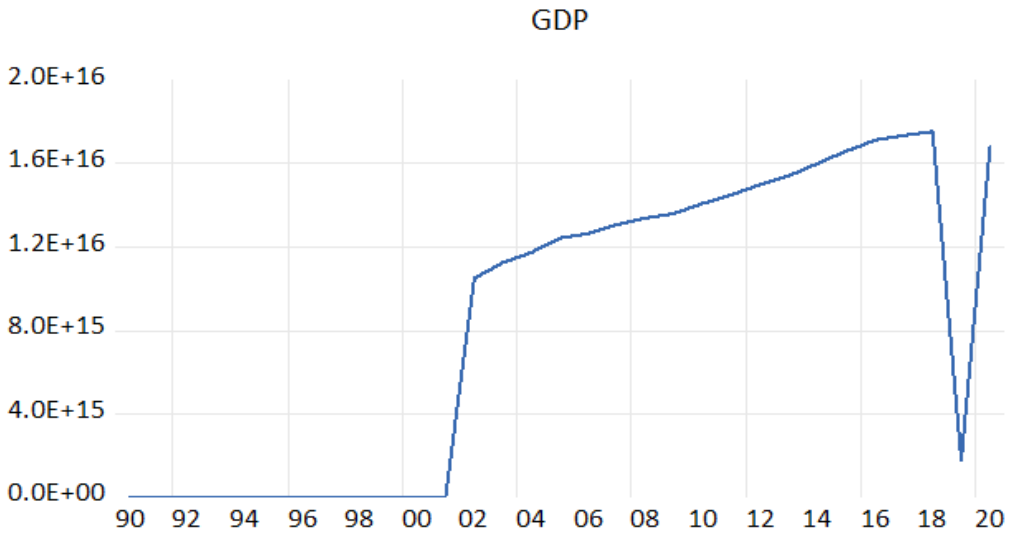

المصدر من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات EViews.12

الشكل رقم (1–2) يمثل منحى تطور الناتج المحلى الإجمالي في الجزائر خلال الفترة 2020_1990.

نلاحظ من خلال هدا المنحنى وبالاعتماد على بيانات من سنة 1990الى 1994 تسجيل نتائج سلبية يعود سبب في ذلك إلى ركود الاقتصاد نتيجة انهيار أسعار النفط وتفاقم أزمة المديونية الخارجية وقلة التمويل من 1995 بذات معدلات النمو تتطور ليرتفع إلى اكبر قيمة في سنة 2003ليواصل معدل النمو الاقتصادي الارتفاع طيلة 15 سنة تم انخفاض مفاجئ سنة 2019 تم ارتفاع سنة 2020 يعود ذلك إلى تقلبات أسعار النفط.

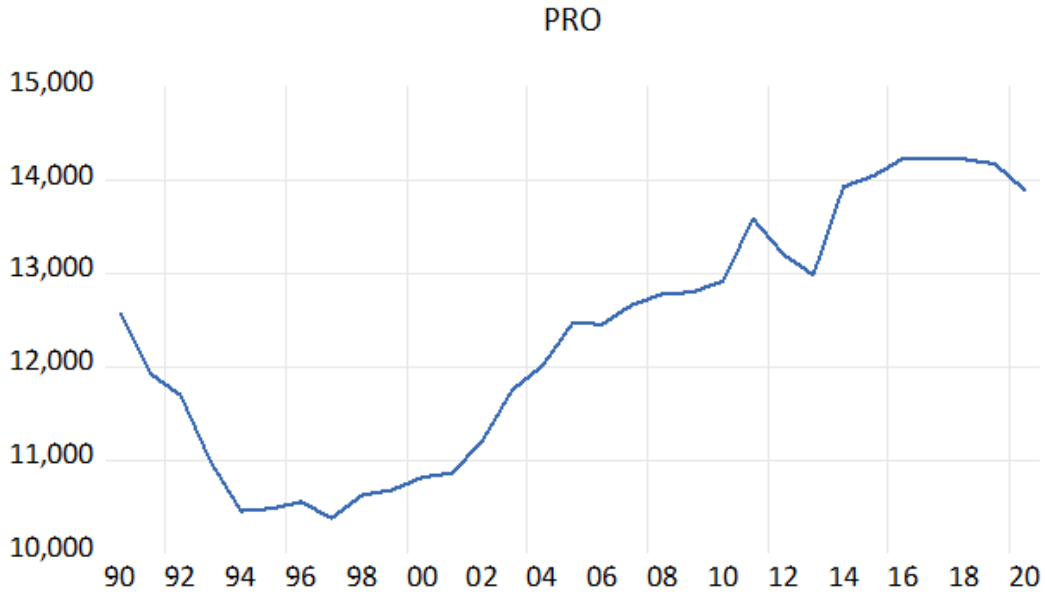

المصدر من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات EViews.12

الشكل رقم (1–2.) يمثل منحنى بياني يوضح تطور الإنتاجية في الجزائر خلال الفترة 2020_1990

نلاحظ من سنة 1990الى 1994 انخفاض في معدلات الإنتاجية نتيجة عدم الاستقرار في الوضع الجيوسياسى في تلك الفترة من سنة 1994الى 2001معدلات الإنتاجية منخفضة ومستقر لم تتعدى 11.000 وحدة إنتاج من سنة 2002الى 2020 ارتفاع مستمر في معدلات الإنتاجية دليل ذلك على تحسن الأداء الاقتصادي الجزائري.

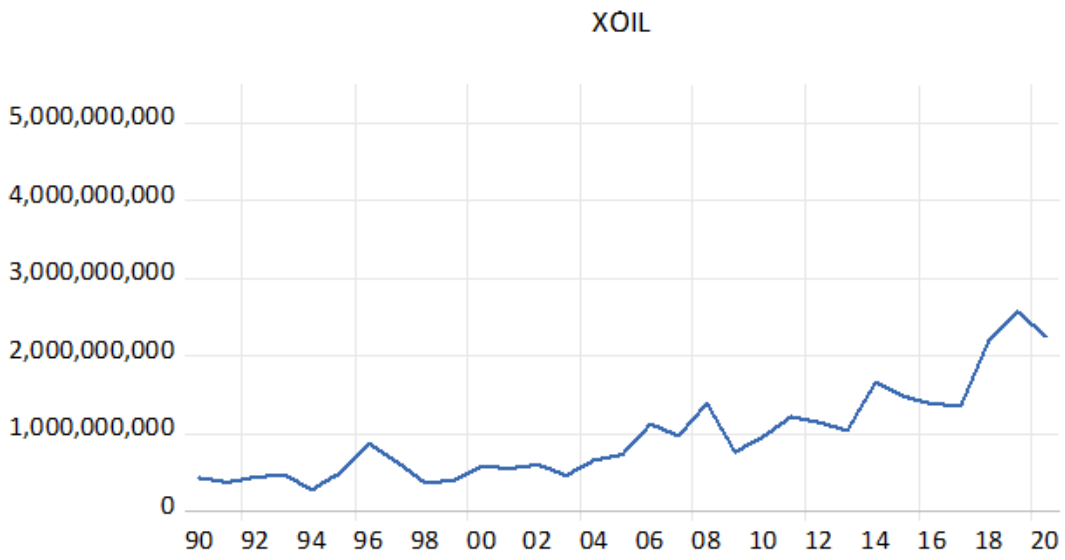

المصدر من اعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات EViews.12

الشكل رقم (1–3) يمثل منحنى بياني لصادرات المحروقات خلال فترة 1990الي2020

حيت نلاحظ تذبذب في صادرات المحروقات خلال طيلة هده الفترة،ففي سنة 2001 ارتفع سعر النفط إلى 16.33دولار للبرميل الى 94.45دولار للبرميل عام 2008 يعود سبب ذلك الي تأثيرات الأزمة المالية،اما سنة 2009 انخفضت الصادرات بسبب انخفاض أسعار النفط إلى 61.06دولار للبرميل بسبب عودة اسعار النفط رتفعت قيمة الصادرات نظرا لزيادة في الطلب العالمي على الطاقة حتي سنة 2020 نتيجة التطورات النمو الاقتصادي العالمي .

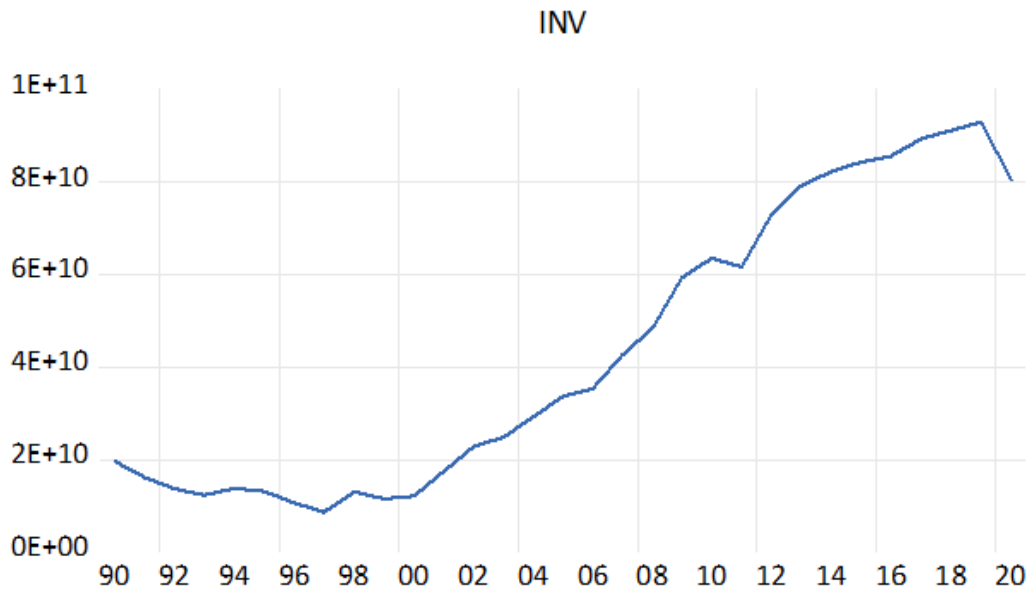

المصدر من اعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات EViews.12

الشكل رقم (1–4) يمثل منحنى بياني يوضح تطورات تكوين رأس المال 1990–2020

نلاحظ من سنة 1990–1997انخفاظ في معدلات تكوين رأس المال ومن سنة 2000 – 2020ارتفاع متزايد في إجمالي تكوين رأس المال حيت بلغ 92900699818 سنة 2019يعود ارتفاع معدلات تكوين رأس المال إلى حجم الإنتاج في القطاعات الاقتصادية.

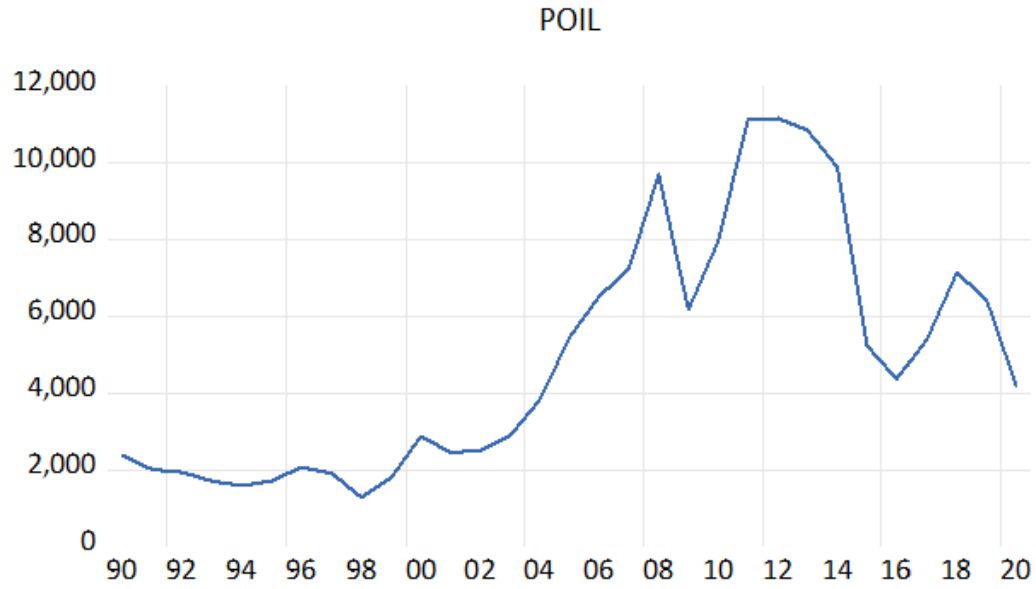

المصدر من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات EViews.12

الشكل رقم (1–5) يوضح منحنى بياني بوضح تطورات أسعار النفط خلال فترة الممتدة 1990–2020

نلاحظ من خلال تغيرات المنحنى تذبذب في اسعار النفط ففي سنة 2001 انخفضت اسعار النفط بنسبة على ماكانت عليه في سنة 2000 وكان ذلك نتيجة لتباطؤ النمو الاقتصادي الذي شهده العالم عرفت اسعار النفط ارتفاع خلال سنة 2002الي2007واخدت منحاتصاعديا،حيت سجل96.94دولار للبرميل سنة 2008 انخفاط في اسعار النفط كان ذلك سبب في ذلك لازمة المالية اثرت سلبا على اسعار النفطسنة 2014انخفاط حاد في اسعار النفط حيت وصل الى98.97 ظهرت بوادر استقرار اسعار في سنة 2016 الي2020.

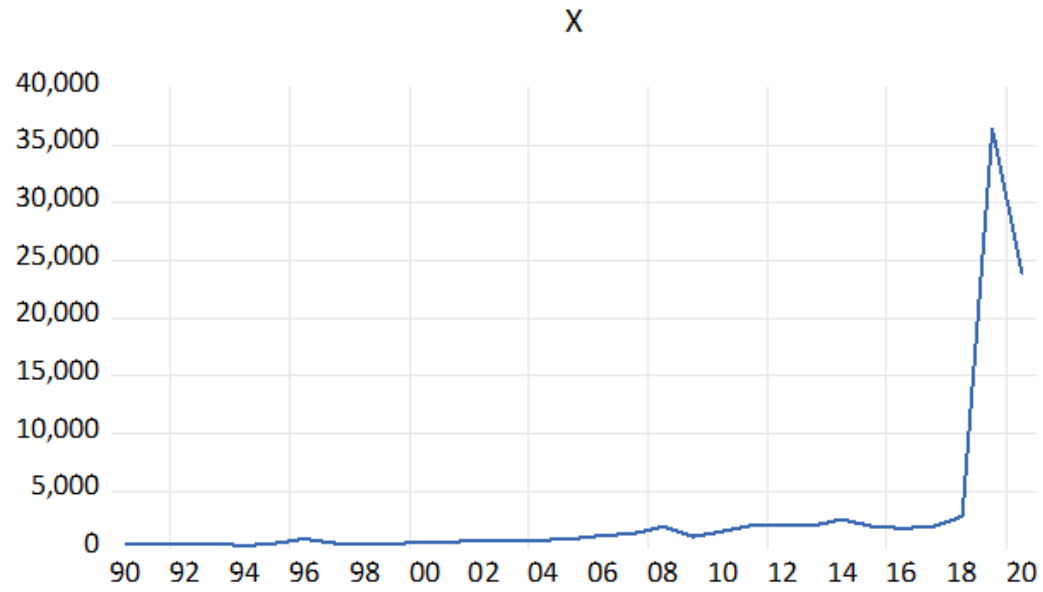

المصدر من اعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات EViews.12

الشكل رقم (1–6) منحني بياني يوضح تطورات الصادرات غير النفطية خلال الفترة الممتدة 1990–2020

نلاحظ من سنة 1990الى 1994 شبه انعدام صادرات الغير النفطية لم تتعدي 1000دولار، رغم الهدف الذي وضعته الجزائر والمتمثل في تصدير 2مليار دولار أمريكي، وذلك يرجع إلى ضعف مساهمة القطاعات الاقتصادية الأساسية سنة 2018 ارتفاع قياسي في صادرات غبر نفطية ويعود ذلك إلى جهود الدولة في تنمية وتنويع صادرات الغير نفطية،ودلك بجملة من حوافر في إطار سياستها التنموية،ففي هده السنة قامت الجزائر بأول تصدير لمادة الاسمنت نحو أوروبا ودول جنوب إفريقيا.

الفرع الثاني :تقديم نموذج الدراسة

لدراسة أثر التنويع الاقتصادي على النمو في الجزائر سنستعمل نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL)، من خلال عدة مراحل لاستخلاص النتائج وقراءتها إحصائيا واقتصاديا، للتأكد من ملائمة النموذج للسلاسل الزمنية المستعملة.

1 الطريقة والأدوات المستخدمة :

1–1بيانات الدراسة:تعتمد هده الدراسة القياسية أساسا على ما توفر لدينا من معطيات خاصة بالاقتصاد الجزائري الفترة الممتدة من 1990الى غاية 2020 ،تم جمعها في بيانات على شكل الإحصاءات المنشورة من طرف الديوان الوطني الإحصاء، بالإضافة إلى إحصاءات البنك الدولي WDI world developed indicators ، ولاستعانة بمصادر أخرى قصد تكملة البيانات الناقصة

1–2منهجية الدراسة:إما منهجية الدراسة سنحاول استخدام الأساليب الكمية القياسية ،بغرض دراسة تأثير تغيرات وتطورات المتغيرات هده العلاقة في اقتصاد الجزائري باستخدام برنامج (EViews.12) فإننا سنقوم باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL)، وهو الاتجاه الحديث الذي جاء به كل من محمد هاشم بيسران وبهرام بيسران (Mohamed Hashem Pesaran & Bahram Pesaran, 1997)، محمد هاشم بيسران ويونغشيول شين وريشارد سميث (Mohamed Hashem Pesaran & Yongcheol Shin & Richard J Smith, 2001)، ويستخدم هذا الأسلوب لاختبار جودة العلاقة طويلة الأجل بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة في إطار نموذج الانحدار الذاتي ذو الإبطاء الموزع (ARDL : Approach Contegration the Auto Regressive Destributed Lag famework)، ويسمى أيضا باختبار الحدود (The Bounds Test)، و لاستعمال هذا النموذج يشترط أن تكون المتغيرات متكاملة من الدرجة(0)I و/أو (1)I فقط سوف تكون منهجية الدراسة بإخضاع النموذج لعدة اختبارات وهيا كتالي :

- اختبار إستقرارية السلاسل الزمنية: من خلال اختبار جذر الوحدة للاستقرار (The Unit Root of Stationarity)؛
- اختبار التكامل المشترك باستخدام اختبار الحدود (The Bounds Test)؛
- تقدير نموذج الأجل الطويل باستخدام نموذج (ARDL)،
- تقدير صيغة تصحيح الخطأ للنموذج (ARDL-ECM)؛
- اختبار الاستقرار الهيكلي لمعاملات (ARDL-ECM)[1].

[1]أويابة صالح، **آثار سياسة سعر الصرف على مستوى التضخم –دراسة حالة دول المغرب العربي– (1970–2018)**، مذكرة دكتوراه، جامعة عمار ثليجي، الاغواط، 2018–2019، ص 202. بتصرف

1–3نموذج الدراسة :

لدراسة العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة،نستخدم نموذج الانحدار خطي البسيط لدراسة دالة الفرد من الناتج المحلى الإجمالي التي نختبرها بواسطة هده الدراسة، والتنبؤ بقيم متغيراتها خلال الفترة الدراسة المحددة وتكون بالشكل الرياضي البسيط وهو كالتالي:

$$PGDP=f(XOIL, X, INV,PRO, OIL)..... ....(1)$$

أما الشكل القياسي للنموذج،فهو كما يلي:

$$pGDPt=c+ \beta_1.XOILt+\beta_2.Xt+\beta_3.INVt+\beta_4.PROt+\beta_5.OILt+\varepsilon t...(2$$

1–4 تقدير نموذج الدراسة:

نتيجة لعدم تجانس بيانات السلاسل الزمنية ،حيث أن سلسلة الإنتاجية (PRO) أما سلاسل نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (PGDP) إجمالي تكوين رأس المال (INV) ،وصادرات خارج قطاع المحروقات (X)وصادرات المحروقات (XOIL) وسعر برميل البترول (OIL) فالمقدرة بالأسعار الثابتة للدولار الامريكي. نستخدم اللوغاريتم الطبيعي لهده السلاسل،حيت ان السلاسل التي ستشملها الدراسة هي :

$$LnPGDPt= C1.LnXOILt+\beta2.$$
$$LnXt+\beta3.LnINVt+\beta4.$$
$$LnPROt+\beta5.$$
$$LnOILt+\varepsilon t\beta$$

حيت :

C: معامل الكفاءة الذي يعكس قيمة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بصورة مستقلة عن التغيرات في المتغيرات المستقلة.

ε:مقدار الخطأ، والذي يعبر عن بقية المؤشرات من غير المتغيرات المدرجة في النموذج ، والتي تؤثر على نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي PGDP،

β1.....β5:معلمات النموذج.

المطلب الثاني:النتائج ومناقشتها

1. اختبار التوزيع الطبيعي :

من أهم الشروط قبل بداية عملية التقدير ، هو اختبار التوزيع الطبيعي Normality Test لبواقي تقدير النموذج، دلك من خلال إجراء ما يعرف باختبار Jarque&Bera عبر قراءة مخرجات برنامج Eviews 12 ،ومن هده المخرجات تأكد لنا قبول الفرض العدم (H0)الذي يؤكد التوزيع الطبيعي للبواقي ،باعتبار أن قيمة احتمالية (Jarque-Bera)بلغت probability=0.5815وهي اكبر من المستوى المعنوية المفترض 5%،كما أن قيمة اختبار Jarque&Beraبلغت1.084كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم (1–7): يبين اختبار التوزيع الطبيعي.

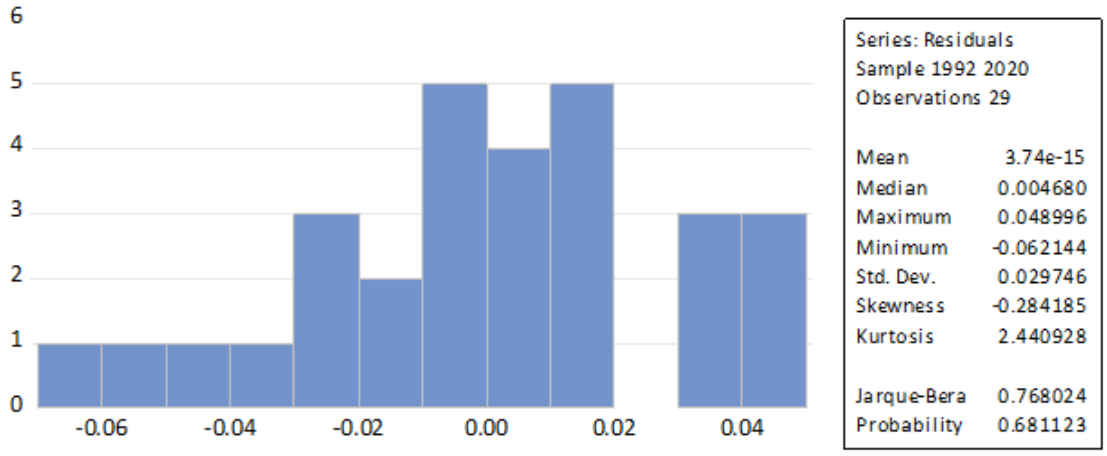

المصدر من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات EViews.12

2. اختبار الاستقرارية (السكون) (جذر الوحدة**The Unit Root Test**):

لتفادي الانحراف الزائف كما أشار لذلك كل من (Granger &Newbold, 1974)، ومن أجل تحديد طريقة التقدير المناسبة، لابد من إجراء اختبارات "جذر الوحدة" (Unit Root Test)، حيث تعاني غالبية السلاسل الزمنية من هذا الانحراف الزائف كما أشار لذلك كل من (Nelson &Plosser,1982)و(Peter,1986)[1].ولتحليل خصائص السلاسل الزمنية الأحادية المستعملة في الدراسة يجب التأكد من استقرارها باستخدام اختبار الاستقرارية، وفي حالة عدم استقرارها نلجأ إلى استخدام الجذر الأحادي الصاعد لكل متغيرة على حدى، وذلك باستخدام برنامج EViews.12، بغرض حل إشكالية الانحدار الزائف من خلال الاعتماد على اختبار جذر الوحدة (Unit Root Test) عن طريق استخدام اختبار ديكي فولر الموسع (ADF: Augmented Dickey-Fuller test statistic) واختبار فليب بيرون (PP: Phillips &Perron)لاختبار مدى استقرارية السلاسل الزمنية أو عدم احتوائها على جذر الوحدة، وذلك بمقارنة القيمة الجدولية مع القيمة (T) المحسوبة، فإذا كانت القيمة الجدولية أكبر من قيمة (T) المحسوبة (بالقيمة المطلقة) فإن ذلك يعني عدم استقرار المتغير والعكس صحيح، بحيث:

H0: الفرضية الصفرية، احتواء السلسلة الزمنية للمتغير على جذر الوحدة، أي أنها غير مستقرة.

H1: الفرضية البديلة، عدم احتواء السلسلة الزمنية للمتغير على جذر الوحدة، أي أنها مستقرة.

القيم الحاسمة t لاختبار الفرضية العدمية في كل اختبارات السابقة تعتمد على قيم (MacKinnon1996)[2].

وقد تم استعمال الأداة (urall) لبرنامج EViews.12، والتي تمكن من إجراء اختبار جذر الوحدة على عدة سلاسل وإجراء اختبارين معا (ADF, PP) في نفس الوقت وإخضاع المتغيرات لثلاث اختبارات فرعية (نموذج بثابت، نموذج بثابت واتجاه عام، نموذج بدون ثابت وبدون اتجاه عام)، وتلخيص النتائج في ملف واحد سهل القراءة والمعالجة، وكانت النتائج كما هو مبين في الجدول التالي

---

[1]Nelson, C., &Plosser, C. (1982).**Trends and Random Walks in Macroeconomic Time Series**: **Some Evidence and Implications**, Journal of Money Economics, pp. 139-162.

&Peter, P. (1986, December), **Understanding Spurious Regressions in Economics**, Journal of Econometrics, pp. 311-340.

[2]Mackinnon J.G., (1996), "**Numerical distribution functions for unit root and cointegration tests**", Journal of Applied Econometrics, 11(6), pp.601–618.

الجدول رقم (2– 01) يوضح اختبار الاستقرارية (السكون) (جذر الوحدة Unit Root Test The):

UNIT ROOT TEST TABLE (ADF)							
At Level							
		LNPRO	LNGDP	LNINV	LNPOIL	LNX	LNXOIL
With Constant	t-Statistic	-0.2622	-4.7859	-1.894	-1.1832	-0.0675	0.4721
	Prob.	0.9193	0.0006	0.3297	0.6684	0.9443	0.9824
		n0	***	n0	n0	n0	n0

At First Difference							
		d(LNPRO)	d(LNGDP)	d(LNINV)	d(LNPOIL)	d(LNX)	d(LNXOIL)
With Constant	t-Statistic	-4.0683	-3.8806	-4.3469	-4.1992	-6.0131	-11.5902
	Prob.	0.0039	0.0061	0.0019	0.0028	0.0000	0.0000

At First Difference							
		d(LNPRO)	d(LNGDP)	d(LNINV)	d(LNPOIL)	d(LNX)	d(LNXOIL)
With Constant	t-Statistic	-4.1184	-3.9221	-4.3752	-4.3066	-5.8304	-5.9458
	Prob.	0.0034	0.0055	0.0018	0.0021	0.00000	0.0000

UNIT ROOT TEST TABLE (ADF)							
At Level							
		LNPRO	LNGDP	LNINV	LNPOIL	LNX	LNXOIL
With Constant	t-Statistic	-0.2622	-4.7859	-1.894	-1.1832	-0.0675	0.4721
	Prob.	0.9193	0.0006	0.3297	0.6684	0.9443	0.9824
		n0	***	n0	n0	n0	n0

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات EViews.12

من خلال مخرجات برنامجEviews.12 المتعلقة باختبار (ADF) للكشف عن جذر الوحدة والمعروضة في الجدول رقم (....)، نلاحظ أنه عند المستوى (At Level) فإن المتغير التابع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (PGDP) ساكن (مستقر) عند مجال الخطأ (1%) أما المتغيرات المستقلين الصادرات خارج قطاع المحروقاتXl والصادرات محروقات Xoil والإنتاجية pro وتراكم رأس المال INV وسعر برميل البترول OIL فإنهم غير ساكنين ،فهو يفضى إلى النتيجة الإحصائية التي مفادها أن النموذج غير ساكن عند المستوى ،ما يستلزم اختبار سكونه عند الفرق الأول (At First Difference) وهو الاختبار الذي أكد رفض العدم (H0)القائل بوجود جذر الوحدة ،وقبول الفرضية البديل (H1) القاضي بعدم أجود جذر الوحدة عند الفرق الاول ، وهي نفس النتيجة التي أثبتها اختبار (pp)الذي استحدثهphillips&perron،والذي يختلف عن اختبار ADF بكونهلا يحتوي على قيم متباطئة للفروق .

3. اختبار التكامل المشترك :

يحدد التكامل المشترك الأثر الطويل الأجل بين المتغيرات، وتوجد عدة طرق لإجراء اختبار التكامل المشترك، ولكل منها شروطها وحدودها، وسوف نقوم بإجراء اختبار التكامل المشترك من خلال أسلوب اختبار الحدود (F-BoundsTest)المطور من طرف،(Pesaran,&Shin &Smith,2001)

وبعد قراءة مخرجات برنامج EViews.12.12 تأكد رفض الفرض العدم (H0) القائل بعدم وجود تكامل مشترك، وقبول الفرض البديل (H1) الذي يؤكد وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج، أي وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات التي يتكون منها النموذج، وهذا يعني أن المتغيرات تتحرك في نفس الاتجاه في الأجل الطويل، باعتبار أن القيمة المحسوبة (F-statistic= 36.03346)أكبر من جميع القيم الجدولية للحد الأعلى $I_{(1)} = 4.15 I_{(1)} =$ 3.38عند مستوى الدلالة (signif=1%) و (signif=5%) على التوالي كما يبينه الجدول الآتي:

الجدول رقم (2-2): يوضح اختبار التكامل المشترك (F-Bounds Test)

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
Asymptotiic: n=1000				
F-statistic	36.03346	10%	2.08	3
k	5	5%	2.39	3.38
		2.5%	2.7	3.73
		1%	3.06	4.15

المصدر:من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات EViews.12

4. الاختبارات التشخيصية (الارتباط الذاتي ،عدم التجانس،استقرارية النموذج):

1.4/ مشكلة الارتباط الذاتي : والذي سنكشف عليه باستخدام اختبار مضاعف لاغرانج (LM Test, Lagrange Multiplier)، ومن خلال مخرجات برنامج EViews.12 تبين أن:

قيمة احتمالية (Prob.F(2,15) =0.3538)، أكبر من مستوى المعنوية المفترض (5%)، أي أن احتمالية F غير معنوية، ما يعني قبول الفرض العدم (H0) القائل بعدم وجود مشكل الارتباط الذاتي، ورفض الفرض البديل (H1) القائل بوجود مشكل الارتباط الذاتي، أي أن تباين الأخطاء متجانس ولا يوجد اختلاف تباين، وهو ما يوضحه الشكل الموالي:

الجدول رقم (2-03): يوضح اختبار الارتباط الذاتي (اختبار مضاعف لاغرانج):

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test

Null hypothesis No serial correlation at up to 2 lags

F-statistic	**2.308846**	**Prob F(p.15)**	**0.1336**
Obc*R-squared	**6.826137**	**Prob .chi- Square(2)**	**0.0329**

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات EViews.12

2.4/ عدم تجانس التباينات(Heteroskedasticity Test: ARCH):

من خلال مخرجات برنامجEViews.12نلاحظ أن قيمة احتمالية الاختبار (Porob. F (2,24) =0.3538)غير معنوية عند مستوى المعنوية (5%) ، ما يعني قبول الفرض البديل (H1)القائل بوجود تجانس بين التباينات، ورفض الفرض العدم (H0)الشكل الموالي يبين قيمة احتمالية الاختبار:

الجدول رقم (2-04): يوضح اختبار عدم تجانس التباينات.

Heteroskedasticity Test ARCH

F-statistic	1.085374	Prob.F(2.24)	0.3538
Obs*R-squared	2.239530	Prob.chi-Square(2)	0.3264

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات EViews.12

3.4/ اختبار الاستقرار الهيكلي للنموذج(Cumulative SUM):

يتحقق الاستقرار الهيكلي للنموذج عندما يقع الشكل البياني لإحصائية كل من (CUSUM) و(CUSUMSQ) داخل الحدود الحرجة عند مستوى المعنوية المفترض (5%)، وتكون المعاملات

غير مستقرة إذا انتقل الشكل البياني لإحصاء الاختبارين خارج الحدود عند هذا المستوى، ويستعمل الاختبار للتأكد من خلو المعطيات في هذه الدراسة من وجود أي تغييرات هيكلية فيها، ويوضح الاختبار أمرين مهمين هما وجود أي تغير هيكلي في البيانات، ومدى استقرار وانسجام المعلمات طويلة الأمد (Long Run Coefficients) مع القصيرة الأمد (Short Run Coefficients)، بالإضافة إلى أن هذا الاختبار من أهم الاختبارات المستخدمة والمصاحبة لمنهجية (ARDL) المستخدمة في هذه الدراسة كما هو مبين في الشكل الموالي:

الشكل رقم (1–08) يوضح إحصائية (CUSUM).

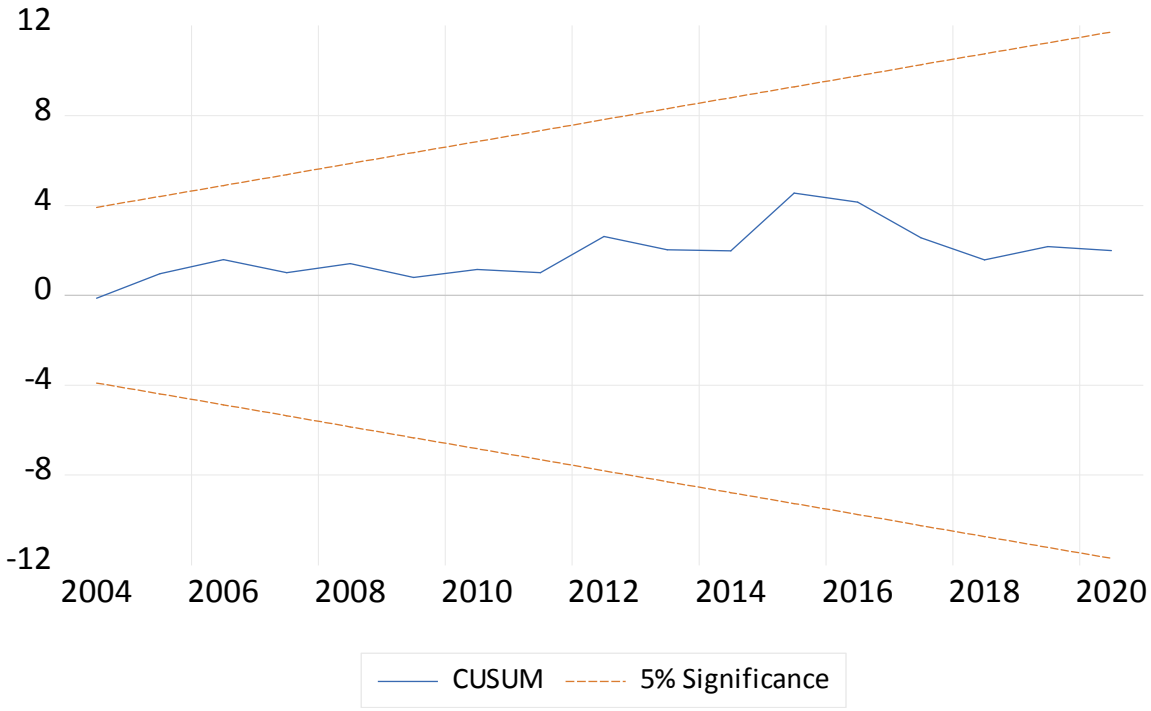

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات EViews.12

الشكل رقم (1-09): يوضح إحصائية (CUSUMSQ)

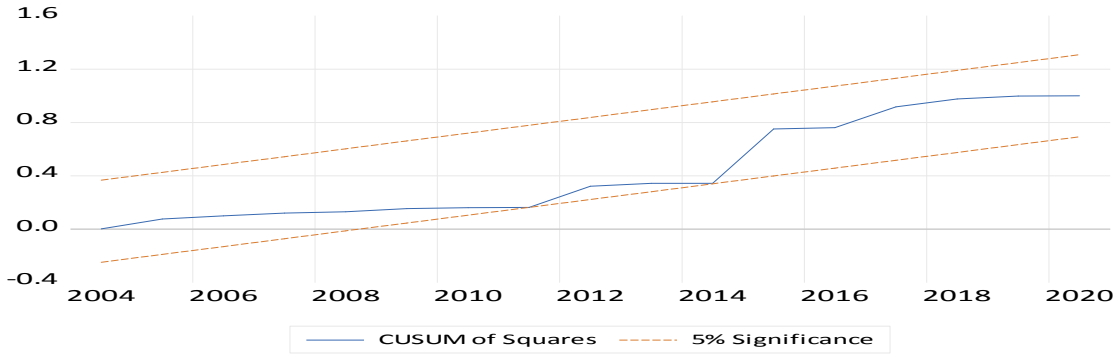

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات EViews.12

بملاحظة كل من الشكل رقم (1-08) و (1-09) الذين يبينان نتائج اختبار

(CUSUMSQ،& CUSUM) يتأكد لنا استقرار متغيرات الدراسة وانسجام في النموذج بين نتائج تصحيح الخطأ في المدى القصير والطويل، حيث وقع الشكل البياني لإحصاء الاختبارين لهذا النموذج داخل الحدود الحرجة عند مستوى المعنوية المفترض (5%)، بالتالي ليس هناك تغيير هيكلي في البيانات المستخدمة في الدراسة، كما يتضح أيضا من هذين الاختبارين أن هناك استقرار وثبات المقدرات وانسجاما بين نتائج المعلمات عبر فترة الدراسة.

4.4/ اختبار (Ramsey RESET: Regression Error Specification Test):

والمتعلق بمدى ملاءمة الصيغة الخطية لبيانات الدراسة، ومن خلال مخرجات برنامجEViews.12 نلاحظ قيمة احتمالية الاختبار (Prob.=0.6256)، أكبر من مستوى المعنوية المفترض (5%)، ما يعني قبول الفرض العدم (H0) القائل بكون النموذج موصوف بشكل جيد، مما يعني ملائمة الصيغة الخطية لبيانات الدراسة، كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم(2-05): يوضح اختبار (Ramsey Test).

Ramsey RESET test			
	Value	df	probabitity
t-statistic	0.497559	16	0.6256
F-statistic		(1.16)	0.6256

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات EViews.12

5.4/ معامل تصحيح الخطأ(ECM : Error correction model):

من خلال مخرجات برنامجEViews.12 يمكن ملاحظة معامل التصحيح:

(Coefficient= -0.185823) سالب وهي قيمة مستوفية للشروط النظرية للمعامل، خاصة الإشارة السالبة، كما أنه محصور بين [0,-1]، ومعنوي باعتبار أن قيمة اختبار معنوته (Prob.=0.0000) أقل من مستوى المعنوية المفترض (5%)، هذه الشروط ستضمن وجود تقارب في النموذج مما يعني بشكل غير مباشر وجود علاقة طويلة المدى، وبالتالي فإن النموذج محل الدراسة يصحح الخطأ بنسبة 18.50% خلال فترة واحدة وهي سنة كاملة.

الجدول رقم(2-06): يوضح اختبار معامل تصحيح الخطأ

ARDL Error Correction Regression

Dependent Variable: D(LNGDP)

Selected Model: ARDL(1, 2, 1, 2, 0, 0)

Case 2: Restricted Constant and No Trend

Date: 05/10/22 Time: 19:03

Included observations: 29

ECM Regression				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LNINV)	0,19463	0,042011	4,634132	0,0002
D(LNINV(-1))	-0,237957	0,048869	-4,869261	0,0001
D(LNPOIL)	0,26080	0,024993	10,72635	0,0000
D(LNPRO)	0,401295	0,263194	-1,524711	0,1457
D(LNPRO(-1)	0,838933	0,24357	3,444317	0,0031
CointEq(-1)	-0,185823	0,010059	-18,47317	0,0000

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات EViews.12

5. اختبار معنوية النموذج ومعامل الارتباط:

قبل عملية التقدير والاختبار من المهم جدا اختيار فترة الإبطاء المثلى، وطريقة (ARDL) من مميزاتها تحديد الحد الأمثل من الإبطاءات الزمنية تلقائيا من بين عدد هائل من الاحتمالات، والتي يستحيل التعامل معها يدويا، وهو التقدير الذي يقدم لنا أفضل نموذج للقياس، وبالاعتماد على معيار (AIC) ومن بين 1458 نموذج تم تقديرها تم تحديد أفضل حد للإبطاء كما هي موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (2-07): يوضح فترة الإبطاء.

Dependent Variable: LNGDP						
Method: ARDL						
Date: 05/08/22 Time: 20:43						
Sample (adjusted): 1992 2020						
Included observations: 29 after adjustments						
Maximum dependent lags: 2 (Automatic selection)						
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)						
Dynamic regressors (2 lags, automatic): LNINV LNPOIL LNPRO LNXLNXOIL						
Fixed regressors: C						
Number of models evalulated: 486						
LNGDP	LNINV	LNPOIL	LNPRO	LNX	LNXOIL	**المتغير النموذج**
1	2	1	2	0	0	**الإبطاءLag**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات EViews.12

من خلال مخرجات برنامجEViews.12الموضحة في الجدول رقم (**08.2**)، وبقراءة إحصائية فيشر(F-statistic=1.085374)، أكبر من القيمة الجدولية، و Prob(F-statistic) = 0.000000 أقل من مستوى المعنوية المفترض (5%)، وبالتالي نرفض الفرض العدم (H0) ونقبل الفرض البديل (H1) الذي يؤكد أن النموذج ذو معنوية إحصائية، وبالتالي يمكن الاعتماد عليه في عملية التحليل الاقتصادي.

ولاختبار مدى تفسير المتغيرات المستقلة وتأثرها على المتغير التابع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (PGDP)، نستعمل معامل التحديد المعدل $\overline{R}^2$ (Adjusted R-squared)، حيث بلغت (0.006524) وهذا يعني أن المتغيرات المستقلة تفسر بنسبة (8.29%) تغيرات نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (PGDP) في الجزائر والنسبة المتبقية تفسرها متغيرات أخرى لم تدرج في هذا النموذج.

الجدول رقم (2-08): يوضح اختبار معنوية النموذج ومعامل الارتباط.

R-squared	0.082946	Mean dependent var	0.000774
AdjustedRsquared	0.006524	S.D.dependentvar	0.000890
S.E. of regression	0.000887	Akaikeinfocriteion	-11.11326
Sum squared resid	1.89E-05	Schwarz criterion	-10.96928
Log likelihood	153.0290	Hannan-Quinn criter	-11.07045
F-statistic	1.085374	Durbin-Watson stat	2.015742
Prob(F-statistic)	0.353787		

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات EViews.12

6. نتائج تقدير النموذج والقراءة الاقتصادية:

بالنسبة لاختبار معنوية معلمات النموذج، ومن خلال مخرجات برنامج EViews.12، نلاحظ أنه عند مستوى المعنوية (5%) في الأجلين القصير والطويل تبين أنه:

- **في الأجل الطويل**:تتمثل معادلة التكامل المشترك في الأجل الطويل فيما يلي:

LNGD=0.814177142112*LNGDP(-1+ 0.19468281712*LNINV
- 0.052705460088*LNINV(-1) + 0.237956811179*LNINV(-2) + 0.268080085434 *LNPOIL
- 0.28560790316*LNPOIL(-1) - 0.401294796576*LNPRO - 0.437834983545*LNPRO(-1)
- 0.83893330918*LNPRO(-2) - 0.437834983545*LNPRO(-1) - 0.83893330918*LNPRO(-2)

من خلال مخرجات برنامجEViews.12 في المدى الطويل والممثلة في الجدول التالي:

الجدول رقم (2-09) يوضح اختبار معنوية معلمات النموذج في الأجل الطويل :

Levels Equation				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNINV	2.044604	0.405186	5.046094	0.0001
LNPOIL	-0.094325	0.151042	-0.624497	0.5406
LNPRO	-9.030445	2.414627	-3.739892	0.0016
LNX	-0.012161	0.092388	-0.131629	0.8968
LNXOIL	0.139281	0.245329	0.567730	0.5776
C	63.05722	14.98566	4.207839	0.0006

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات EViews.12

نلاحظ عند مستوى المعنوية (5%)، أن أغلب المتغيرات المستقلة اكتسبت احتمالية معنوية ذات دلالة إحصائية فتراكم رأس المالLNV)ذات دلالة إحصائية باعتبار أن احتماليها بلغت (Prob≈0.0000)، وعليه فإنه في المدى البعيد يؤثر تراكم رأس المال على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر بشكل طردي، فارتفاع تراكم راس المال بنسبة 1%يرفع من نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 0.4%،

أما احتمالية الإنتاجيةPRO ذات دلالة ومعنوية إحصائية عند مستوى المعنوية (5%) باعتبار أن احتماليها بلغت ((Prob=0.0016)، فعلى المدى البعيد تؤثر الإنتاجية على الناتج المحلي الإجمالي بشكل سلبي ذلك أن العلاقة عكسية، والزيادة بـ 1% في الإنتاجية تؤدي إلى تقليص الناتج المحلى الاجمالى بنسبة 9.03 %

أما احتمالية الصادرات المحروقاتxoil الصادرات خارج محروقاتx وسعر برميل البترول poil)، بلغت (Prob=0.5776) و0.540 =prob (Prob=0.8908)على التوالي، مما يعني أنها ذات دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية (10%)، وعليه فإنه على المدى البعيد تؤثر صادرات المحروقاتxoil على الناتج المحلي الإجمالي بشكل إيجابي، حيث تؤدي الزيادة بـ 1% في صادرات المحروقات) إلى الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 0.139%، فيما يؤثر كل من سعر برميل البترول و صادرات خارج محروقات على الناتج المحلي الإجمالي بشكل سلبي، ذلك أن الزيادة في سعر برميل

البترول 1% يؤدي إلى انخفاض في الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 0.09%بالنسبة لسعر برميل البترول وصادرات خارج المحروقات بمقدار 0.012%

- **معادلة في الأجل القصير:**

تتمثل معادلة التكامل المشترك في الأجل القصير فيما يلي :

D(LNGDP)=-0.185822857882*(LNGDP(-1)
-(2.04460405*LNINV(-1)-0.09432541*LNPOIL(-1)
-9.03044495*LNPRO(-1)-0.01216093*LNX
+0.13928091*LNXOIL + 63.05722433)

ومن خلال مخرجات برنامجEviews.12 في المدى القصير والممثلة في الجدول التالي:

الجدول رقم (2–10) يوضح اختبار معنوية معنويات النموذج في الأجل القصير:

Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LNINV)	0.194683	0.042011	4.634132	0.0002
D(LNINV(-1))	-0.237957	0.048869	-4.869261	0.0001
D(LNPOIL)	0.268080	0.024993	10.72635	0.0000
D(LNPRO)	-0.401295	0.263194	-1.524711	0.1457
D(LNPRO(-1))	0.838933	0.243570	3.444317	0.0031
CointEq(-1)*	-0.185823	0.010059	-18.47317	0.0000

المصدر :من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Eviews12

نلاحظ أن احتمالية المتغير المستقل سعر برميل البترول(LNPoil))دون إبطاء، بلغت (Prob=0.0000) وهي أصغر من مجال الخطأ المسموح به، مما يعني أنها ذات دلالة إحصائية وبالتالي يمكن الاعتماد عليها في التحليل الاقتصادي كمتغير مفسر لناتج المحلي الإجمالي، حيث توجد علاقة طردية في الأجل القصير سعر برميل البترول ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي فارتفاع سعر برميل البترول بـ 1%، يؤدي ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 0.26%، أما احتمالية تراكم راس المال (INV) بدون إبطاء فبلغت (Prob=0.2379)، وهي أكبر من مجال الخطأ المسموح به، مما يعني أنها ليست ذات دلالة إحصائية وبالتالي لا يمكن الاعتماد عليها في التحليل الاقتصادي كمتغير مفسر لناتج المحلي الإجمالي.

خلاصة الفصل الثاني:

من خلال دراستنا لهذا الفصل يمكن استخلاص ما يلي:

إن الجزائر تبنت و اعتمدت استخراج محروقات وتصديرها كمادة أولية، تتوقف عليها مجمل النشاطات الاقتصادية في القطاع الاقتصادي الأخرى، وإشارة النتائج الدراسة القياسية إلى وجود علاقة طردية بين صادرات ومحروقات وسعر برميل البترول والتنويع الاقتصادي و النمو الاقتصادي في الجزائر خلال 1990-2020.

خاتمـة

خاتمة

بعد تأميم لقطاع محروقات مع بداية التسعينات هيمنت صادراتها من محروقات على اكثر من 95٪ رغم اهتمام بعدت قطاعات، وتفعيل القطاع الصناعي في فترة التسعينات، يساهم ذلك الاهتمام في زيادة الإيرادات من العملة الصعبة، إلا إن اعتماد الجزائر على عائدات النفط، مع انخفاض التدريجي لأسعار البرميل من البترول يؤثر عليها بشكل سلبي، يودي ذلك الى حدوت اختلالات حادة في توازنات الاقتصادية في الجزائر، واختلال هيكل لميزانية وميزان المدفوعات.

يعتبر قطاع محروقات رئة اقتصاد الجزائر باعتباره مصدرا للتمويل و رؤوس الأموال بالعملة الصعبة حيث ان هناك علاقة ارتباط قوية بين الاقتصاد الجزائري وقطاع المحروقات، ان النتائج التي تحصنا عليها من خلال الدراسة القياسية، أبرزت هيمنة قطاع المحروقات على زيادة النمو الاقتصادي، وتسبب دور سعر برميل البترول في التأثير على ذلك.

كما أظهرت النتائج مدى محدودية صادرات خارج محروقات في زيادة النمو الاقتصادي في الجزائر وهذا ما يؤكده نقص الكبير في تنويع الاقتصادي واعتماد على مدا خيل قطاع المحروقات من جهة اخرى على الجزائر إعادة النظر في وضعيتها الاقتصادية وذلك بتوجه إلى سياسة التنويع الاقتصادي.

بحيث قمنا بدراسة هذه الموضوع من خلال فصلين لهذه الدراسة وانطلاقا من الفرضيات الأساسية يمكن عرض نقد وتفسير الفرضيات ،واختبارها و الاقتراحات و أفاق البحث كما يلي :

أولا – نتائج اختبار فرضيات الدراسة :

انطلاقا من طريقة المعالجة التي اعتمدتها والتي جمعة بين الدراسة النظرية من جهة و الدراسة القياسية من جهة أخرى، وقد توصلا أتناء اختبار الفرضيات إلى النتائج التالية :

- التنويع الاقتصادي و النمو أمران مهمان ولهما دور كبير في تحقيق التنمية الاقتصادية .

اعتماد على صادرات محروقات يؤدي لعدم استقرار في إيرادات نتيجة تقلبات أسعار النفط.

- الاستقرار الميزانية وميزان المدفوعات مرتبطة باستقرار أسعار النفط، هذا يضعنا أمام حتمية التنويع الاقتصادي وتفعيل القطاعات الإنتاجية لتحقيق الاستقرار في موازنة العامة .

- النمو الاقتصادي مؤشر يترجم أداء الاقتصاد إي دولة لذلك جاءت النظريات المفسرة للنمو الاقتصادي وبناء نماذج رياضية.

ثانيا: النتائج القياسية :

من خلال هذه الدراسة تم التوصل إلى النتائج القياسية التالية:

- وجود علاقة عكسية بين الإنتاجية (por) و الناتج المحلي الإجمالي بحيث، زيادة الإنتاجية 1٪ تودي إلى تقليص نصيب الفرد ب9.03٪.
- وجود علاقة طردية طويلة الأجل بين صادرات محروقات *xoil* والناتج الإجمالي، حيث تؤثر الصادراتxoil ب 1٪ تودي إلى زيادة ناتج محلي الإجمالي gdp ب 0.139٪.
- وجود علاقة طردية وقصيرة الأجل بين سعر برميل البترول poil ونصيب الفرد من ناتج محلي الإجمالي gdp،بحيث ارتفاع سعر برميل البترول ب1٪ يؤدي إلى ارتفاع نصيب الفرد من ناتج المحلي gdp ب0.26%
- وجود علاقة عكسية على المدى الطويل بين الإنتاجية porونصيب الفرد من ناتج المحلي الإجمالي gdp على المدى الطويل، بحيث زيادة في الإنتاجية ب 1٪ تؤدي إلى تقليص نصيب الفرد من النتاج محلي الإجمالي gdp.
- وجود علاقة عكسية بين صادرات خارج قطاع محروقات (X) والناتج محلي الإجمالي على المدى البعيد، صادرات محروقات تؤدي إلى انخفاض في نصيب الفرد من ناتج المحلي الإجمالي gdp

ثالثا: اقتراحات و توصيات

من خلال النتائج المتوصل اليها يمكن صياغة توصيات التالية :

- دعم القطاعات الاقتصادية ووضع استراتيجية واضحة الأهداف وفق كل ما يحتاجه كل قطاع.
- تنويع الاستثمارات سوآءا محلية او اجنبية وخاصة الاستثمارات الضخمة واستثمارات البنية التحتية.

- ضرورة التنويع في مصادر الدخل الوطني، والابتعاد على الاعتماد الكلي على إيرادات النفط، الموارد التي مستقرة في أسعاره .

رابعا: أفاق الدراسة (نظر مستقبلية):

حاولنا من خلال هذه الدراسة الإلمام بجوانب الموضوع النظرية و التطبيقية قدر الإمكان، ومن اجل مواصلة البحث في هذا الموضوع نقترح بعض المواضيع كأفاق مستقبلية للدارسة وأهمها :

- بدائل تنويع الاقتصادي في ظل لازمة النفطية.
- تفعيل برامج الطاقات المتجددة كبديل استراتيجي لدول ذات المورد واحد في تحقيق التنمية .

وأمل في الأخير أن نكون قد وفقا في اختيار الموضوع البحث ومعالجته ، والله ولي التوفيق .

قائمة المصادر والمراجع

أولا : المراجع بالغة العربية

أ)الكتب:

- إسماعيل محمد بن قانة، **اقتصاد التنمية (نظريات – نماذج – استراتيجيات)**، دار اسامة للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، عمان 2012.
- سلطان النصراوي وآخرون، **القطاع السياحي والنمو الاقتصادي**، دار الايام، الطبعة الأولى، عمان، 2018.
- عبد الرحمان بن سانية وأخر، دراسات في التنمية الاقتصادية، مكتبة حسن العصرية، الطبعة الأولى،لبنان،2008
- فيصل الرشيد ، تركي **استراتجيات التنمية الزراعية التجربة السعودية، مركز دراسات الوحدة العربية**، الطبعة الولى، بيروت، نوفمبر 2012.
- وجيد عبد الرسول العلي، **الإنتاجية (مفهومها، قياسها، العوامل المؤثرة فيها)**، دار الطليعة للطباعة و النشر، الطبعة الأولى، بيروت.1983.

ت)مؤتمرات وملتقيات:

- مرزوق امال، **اهمية التصنيع لتحقيق التنويع الاقتصادي، مداخلة مقدمة ضمن فعالية الملتقي الوطني الاول حول : المؤسساتالاقتصادية الجزائرية واستراتيجيات التنوع الاقتصادي في ظل انهيار اسعار المحروقات** ، جامعة 8 ماي 1945، 26/25 افريل 2017، كلية العلوم الاقتصادية التجارية و التسيير، الجزائر .

ج)مجلات

- اسماء بللعما ، دحمان بن عبد الفتاح دحمان.(2018). **استراتيجية التنويع الاقتصادي في الجزائر على ضوء التجارب الدولية،** مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية و الاقتصادية،07(1).
- احلام هواري ، علي سدي ،. (2019) . **التنويع الاقتصادي في بعض البلدان المصدرة للنفط: مع الاشارة الحالة الجزائر، مجلة البشائر الاقتصادية** ، المجلد5 العدد2 .
- توفيق بن الشيخ.(2017). **تطوير القطاع الخاص خيار استراتيجي لتفعيل التنويع الاقتصادي في الدول المنتجة للنفط – حالة الجزائر–** ، مجلة الدراسة المالية ، المحاسبية و الادارية، (07).
- عبد الحليم بن سعدة. مولود كبير. العيد بوعلاقة 2020.اثر تقلبات اسعار البترول على الانفاق العام كمحرك رئيسي للنمو الاقتصادي في المدي البعيد في الجزائر.مجلد4.العدد2) لافي مرزوك عاطف ، **التنويع الاقتصادي في بلدان الخليج العربي مقاربة للقواعد والدلائل،** مجلة الاقتصاد الخليجي، العدد 04، 2013
- محمد بوطلاعة و نعيمة بن دبيش نعيمة، **ميكانيزمات تفعيل التنويع الاقتصادي في الجزائر في ظل تداعيات ازمة النفط – امكانيات الاستفادة من تجارب دولية–،** 2018، العدد2
- بن سعدة عبد الحليم .كبير مولود.بوعلاقة العيد 2020.اثر تقلبات اسعار البترول على الانفاق العام كمحرك رئيسي للنمو الاقتصادي في المدي البعيد في الجزائر.مجلد4.العدد2**د)مطبوعات**

- سيد أحمد بواحزام ،**مطبوعة محاضرات في مقياس :نماذج النمو**، جامعة مصطفى اسطمبولي، معسكر، 2020-2021.
- ب)مذكرات وأطروحات
- أويابة صالح، **آثار سياسة سعر الصرف على مستوى التضخم –دراسة حالة دول المغرب العربي– (1970–2018)**، مذكرة دكتوراه، جامعة عمار ثليجي، الاغواط، 2018-2019، ص 202. بتصرف.

الهام خوخو، جهاد دغيش، عفاف باوية، **دور سياسات التنويع الاقتصادي خارج قطاع المحروقات على انعاش التجارة الخارجية –دراسة حالة الجزائر– (1991–2015)**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر، تخصص تجارة دولية، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، 2018/2017.

- اسماء بللعما ، **دور السياسة الضريبية في تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر**، اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، تخصص نقود ومالية ، جامعة احمد دراية– ادرار، 2018/2017.
- امال معط الله ، **اثار السياسات المالية على النمو الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر(1970– 2012)**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، الاقتصاد الكمي جامعة ابو بكر بلقايد – تلمسان، 2015-2014.
- سومية شهيناز طالب ، **الأثر ديناميكي للنمو الاقتصادي على البطالة– دراسة حالة الجزائر الفترة من –1989–2015** أطروحة الدكتوراه، تخصص تحليلي اقتصادي
- فريال قابوش ، **اثر التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990– 2015)** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر، تخصص اقتصاد كمي، جامعة ام البواقي العربي بن مهيدي، 2017/2018 .

- كريم بودخدخ ، **اتجاه السياسات الاقتصادية في تحقيق النمو الاقتصادي: بين الطلب او تطوير العرض دراسة حالة الجزائر 2001-2014**، اطروحة دكتوراه علوم التسيير، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر 3.
- لبنى حفاف منى دريسي ، **اثر الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000-2015)**، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص مالية ونقود، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، 2017/2016.
- مروة بودشيشة ، **محاولة قياس اثر الاستثمار العمومي في تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر(1990- 2015) – دراسة تحليلية قياسية-** مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر، تخصص اقتصاد قياسي، جامعة ام البواقي، 2016/ 2017.

ذ) مواقع الكترونية :

موقع البنك الدولي http://www.albankaldawli.org

http://www.vision2021 .as

org.https://www.unescwa

تانيا : مراجع باللغة الانجليزية:

Nelson, C., &Plosser, C. (1982).**Trends and Random Walks in Macroeconomic Time Series**: **Some Evidence and Implications**, Journal of Money Economics, pp. 139-162.

&Peter, P. (1986, December), **Understanding Spurious Regressions in Economics**, Journal of Econometrics, pp. 311-340.

Mackinnon J.G., (1996), "**Numerical distribution functions for unit root and cointegration tests**", Journal of Applied Econometrics, 11(6), pp.601–618.

الملاحق

الصادرات النفطية	الصادرات غير النفطية	الإنتاجية	
xoil	x	PRO	السنوات
438000000	439	12569,14	1990
385000000	375	11921,72	1991
449000000	449	11692,31	1992
479000000	479	10979,23	1993
287000000	287	10451,67	1994
509000000	509	10476,33	1995
881000000	881	10548,54	1996
640000000	511	10379,7	1997
370000000	358	10619,82	1998
410000000	438	10678,12	1999
590000000	612	10811,69	2000
560000000	648	10860,06	2001
610000000	734	11206,56	2002
470000000	673	11756,08	2003
670000000	781	12009,97	2004
740000000	907	12468,59	2005
1130000000	1184	12455,24	2006
980000000	1332	12668,71	2007
1400000000	1937	12777,61	2008
771000000	1066	12802,07	2009
969000000	1526	12919,36	2010
1227000000	2062	13588,46	2011
1153000000	2062	13207,6	2012
1051000000	2014	12983,09	2013
1667000000	2582	13930,15	2014
1485000000	1969	14049,89	2015
1391000000	1805	14236,05	2016
1367000000	1930	14240,86	2017
2218000000	2830	14226,8	2018
2580000000	36434,32382	14174,01	2019
2260000000	23843,35645	13893,21	2020

	تراكم رأس المال	سعر البرميل	محلي (بالأسعار الجارية	مالي القوى العاملة
السنوات	INV	poil	GDP	NT
1990	19620924010	23,76	555800002600	6402241
1991	16152772981	20,04	844499976200	6668923
1992	13691728559	19,32	1048200020000	6922168
1993	12291943650	17,01	1165999996900	7216939
1994	13796383291	15,86	1491500007400	7512992
1995	13156449678	17,02	1990600032300	7780127
1996	10652662233	20,64	2570000007200	8043670
1997	8674689074	19,11	2780199911400	8264429
1998	12990789774	12,76	2830500102100	8489529
1999	11533030023	17,9	3238198000000	8713359
2000	12120028652	28,66	4123514000000	8932727
2001	17475781503	24,46	4227113000000	9159728
2002	22813394818	24,99	4522773000000	9373599
2003	24851050271	28,85	5252321000000	9578796
2004	29217767026	38,26	6149117000000	9779482
2005	33697991041	54,57	7561984000000	9975538
2006	35312156752	65,16	8501636000000	10155998
2007	42669470024	72,44	9352886000000	10324354
2008	48342831556	96,94	11043704000000	10482036
2009	59386738231	61,74	9968025000000	10629401
2010	63525508759	79,61	11991564000000	10912087
2011	61639180982	111,26	14588532000000	10675639
2012	73000995403	111,63	16209598000000	11356926
2013	79198241018	108,56	16647919000000	11876807
2014	82236676681	98,97	17228598000000	11489980
2015	84285420602	52,32	16712686000000	11813561
2016	85574685011	43,64	17514635000000	12032169
2017	89347823673	54,13	18876176000000	12184474
2018	91131491104	71,34	20393524000000	12330675
2019	92900699818	64,3	20501058000000	12500369
2020	80475979861	41,96	18383800000000	12102616